

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة **٤١٨٧**
الاثنين، ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٤٠
نيويورك

الرئيس: السيد حسمي .... (ماليزيا)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي .... السيد غرانوفسكي
الأرجنتين .... السيد كابغلي
أوكرانيا .... السيد كوتشنسكي
بنغلاديش .... السيد تشودري
تونس .... السيدة عاشوري
جامايكا .... السيد وارد
الصين .... السيد تشن تشو
فرنسا .... السيد دوتريو
كندا .... السيد دوفال
مالي .... السيد كاسي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السيد إيلدون
ناميبيا .... السيد أنجابا
هولندا .... السيد فان واصم
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيدة سودربيرغ

جدول الأعمال

الحالة بين إثيوبيا وإريتريا

تقرير الأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا (S/2000/785)

140800 140800 00-60551

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين إثيوبيا وإريتريا

تقرير الأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا (S/2000/785)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أو أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي النرويج واليابان، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد براتسكار (النرويج) والسيد كوباياشي (اليابان) المقعدين المخصصين لهما في جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إذا لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد برنارد مييه، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد برنارد مييه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام بشأن إثيوبيا وإريتريا (S/2000/785).

وأود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2000/793، الرسالة المؤرخة ١١ آب/أغسطس من إثيوبيا.

والآن أعطي الكلمة إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد برنارد مييه، الذي وجَّه إليه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

السيد مييه (تكلم بالفرنسية): لقد قدم تقرير الأمين العام المؤرخ ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٠ (S/2000/785) المعروض الآن على المجلس، عملا بقرار مجلس الأمن ١٣١٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، الذي أذن فيه المجلس بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، بوزع مبدئي قوامه ١٠٠ مراقب عسكري وما يلزم من موظفي الدعم المدنيين.

وطلب القرار ذاته من الأمين العام أن يتابع التخطيط للبعثة ويبدأ في اتخاذ التدابير الإدارية اللازمة لتنظيمها. وفي هذا الصدد يوفر تقرير الأمين العام مفهوما للعمليات وتوصيات للتوسع في البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، يعطي التقرير سردا للتطورات السياسية والإنسانية التي حدثت منذ صدور التقرير الوارد في الوثيقة S/2000/530، في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية في المنطقة، لا شك أن أعضاء المجلس يذكرون أن الأمين العام أبلغ المجلس، في تقريره المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه، بأن إثيوبيا وإريتريا وقَّعتا في الجزائر العاصمة في ١٨ حزيران/يونيه اتفاقا بشأن وقف أعمال القتال تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية. وفي مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في الفترة من ١٠

إلى ١٢ تموز/يوليه في لومي، شجع رؤساء الدول أو الحكومات الطرفين على مواصلة مفاوضاتهما بشأن المسائل المتبقية تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية، بقصد تحقيق سلام دائم. وفي هذا الصدد، اشترك الطرفان في محادثات غير مباشرة في واشنطن في بداية تموز/يوليه بشأن صيغ تخطيط الحدود وتعيين الخط الفاصل، وكذلك قضية التعويضات. وطبقا لما يشير إليه التقرير المؤرخ ٩ آب/أغسطس، علقت المحادثات بدون بيان رسمي بشأن نتيجة المفاوضات.

وأنتقل الآن إلى الحالة الإنسانية. فمن الواضح أنه كانت للصراع المسلح بين إثيوبيا وإريتريا آثار مأساوية على السكان المتأثرين. ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، تجاوز عدد الأشخاص المشردين على الأراضي الإريترية ١,١ مليون نسمة. وزيادة على ذلك، فقد لجأ حوالي ٠٠٠ ٩٤ إريتري إلى السودان منذ استئناف أعمال القتال في أيار/مايو ٢٠٠٠. ومنذ إبرام اتفاق ١٨ حزيران/يونيه بشأن وقف أعمال القتال، عاد بصورة تلقائية بعض الإريتريين الذين رغبوا في العودة قبل انتهاء موسم الغرس. بيد أن العودة الفورية لكثير من اللاجئين والمشردين سوف تكون مستحيلة بسبب الحالة المحزنة في مجال الإسكان والهياكل التحتية الأساسية، وفقدان الممتلكات الشخصية ومعدات الفلاحة، ونقص الخدمات الاجتماعية، والمخاطر التي تمثلها الألغام.

وتتفاقم هذه الظروف بسبب قدوم موسم الأمطار وأن استنفاد مخزون الأغذية بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، إمكانية مقلقة للغاية. ونظرا لهذه الحالة المذهلة، فمن الضروري أن يستجيب المجتمع الدولي بسخاء وعلى الفور للنداء الإنساني الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، الذي نقح في تموز/يوليه الماضي، والإسهام بالقيمة التقديرية البالغة ٨٧,٣ مليون دولار اللازمة لمواجهة الاحتياجات الإنسانية لـ ١,١ مليون نسمة من الإريتريين المتأثرين بالحرب.

وفي الوقت ذاته، أدى الصراع إلى ٥٠٠ حالة من وفيات المدنيين و ٧٥٠ من اليتامى في منطقة تيغراي الإثيوبية. وعلاوة على ذلك توجد تقارير بفقد حوالي ٦٥٠ من المدنيين. وكما يعلم المجلس فقد تفاقمت الحالة التي خلفتها الحرب بحدوث جفاف مدمر نُكبت به إثيوبيا ووصل من جرائه عدد الناس الذين يحتاجون إلى معونات أغذية الطوارئ إلى حوالي ١٠ ملايين نسمة. وفقدت أربعة مواسم زراعية، وأصبح ما يزيد على ٠٠٠ ٧٠ هكتار من الأراضي الزراعية غير صالحة للزراعة، ويوجد عدد كبير من الإثيوبيين لا يقدرون على العودة إلى قُراهم في منطقة الحدود بسبب وجود ذخائر وألغام لم تنفجر. ومرة أخرى، ثمة حاجة إلى إغاثة إنسانية ضخمة هناك لمساعدة السكان الإثيوبيين المتأثرين.

وفي حزيران/يونيه، أرسلت بعثة تقييم نظمها فريق الأمم المتحدة في إثيوبيا للمرة الأولى إلى المناطق المتنازع عليها في بادمي وزالا أمبيا التي حُرم الناس فيها من جميع المعونات الإنسانية لمدة سنتين بسبب القتال المتقطع. وقد ركزت بعثة التقييم اهتمامها على سبل مواجهة الاحتياجات الفورية للسكان، وإعادة تعمير المناطق المدمرة، وتشخيص وعلاج الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي في أعقاب التحركات السكانية الضخمة والاحتلال العسكري.

وأود الآن أن أتناول بتفصيل أكبر مفهوم العمليات التي يتعين على بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا تنفيذها. وكما يشير إليه التقرير المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه (S/2000/643)، أوفد الأمين العام بعثة استطلاعية إلى المنطقة في الفترة من ٤ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠ لتبحث مع منظمة الوحدة الأفريقية والطرفين صيغ مساعدات الأمم المتحدة الممكنة في تنفيذ الاتفاق المتعلق بوقف أعمال القتال. وعلى النحو المخطط له أيضا، أرسلت الأمم المتحدة في المرحلة الأولى فريقا مؤلفا من خمسة ضباط اتصال إلى أديس أبابا

وأسمرة لإجراء مشاورات مبدئية مع الطرفين والمنظمة، والإعداد لنشر مبدئي لـ ١٠٠ من المراقبين العسكريين وموظفي الدعم المدنيين المأذون بهم بموجب القرار ١٣١٢ (٢٠٠٠).

وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية، التي سينشر خلالها المراقبون العسكريون المائة الأُوَل وموظفو الدعم، تجري الاستعدادات لوزعهم اعتبارا من نهاية هذا الشهر. ويرد وصف للأنشطة المتوخاة خلال المرحلة الثانية عملا بالقرار ١٣١٢ (٢٠٠٠) في الفقرة ٤٤ من تقرير الأمين العام المعروض على المجلس الآن. وفي الوقت ذاته، سيكون من الضروري القيام بأسرع وقت ممكن بإيفاد فريق لإزالة الألغام، طبقا لاتفاق وقف أعمال القتال والقرار ١٣١٢ (٢٠٠٠). وفي نهاية الأسبوع الماضي، كتبتُ رسالة إلى وزيرَي الخارجية في محاولة للإسراع بوزع ذلك الفريق.

ويرد وصف للولاية المتوخاة لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، التي قد يتم وزعها بالكامل حالما يأذن بذلك مجلس الأمن، في الفقرة ١٥ من التقرير الحالي للأمين العام (S/2000/785). ووُضِعت أحكام ولاية البعثة وفقا للاتفاق بشأن وقف الأعمال القتالية وبناء على النتائج التي توصلت إليها البعثة الاستطلاعية التي قامت بزيارة إلى المنطقة في الفترة من ٤ إلى ١٨ تموز/يوليه. وحسبما يتضح من التقرير، سوف يرأس بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ممثل خاص للأمين العام وسوف تتألف البعثة من عدد من العناصر المتخصصة في المجالات السياسية والعسكرية والإدارية، فضلا عن مجالي إزالة الألغام والمعلومات.

وسيرأس العنصر العسكري للبعثة قائد برتبة لواء. وسوف تعمل البعثة في منطقة أمنية مؤقتة وفي مناطق مجاورة. وحسبما يرد في الفقرتين ٤٥ و ٤٦ من التقرير، سوف تعمل البعثة بتعاون وثيق مع ممثلي منظمة الوحدة الأفريقية للقيام بمهامها المتوخاة وتسهيل تنفيذ اتفاق وقف الأعمال القتالية.

وفضلا عن ذلك، ووفقا للاتفاق، سوف تنشئ الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لجنة تنسيق عسكرية تشمل ممثلين من الطرفين؛ ويتمثل عملها في تنسيق وحسم المسائل، لا سيما المسائل العسكرية ذات الصلة بتنفيذ ولاية البعثة. وواضح أن من الأهمية إنشاء تلك اللجنة في أسرع وقت ممكن. وفضلا عن ذلك، من المتوخى أن تقوم بعثة الأمم المتحدة بتنسيق أنشطتها مع الوكالات الإنسانية المحلية والدولية في المنطقة الأمنية المؤقتة وفي المناطق المجاورة وذلك بإنشاء مركز تنسيق مدني وعسكري من أجل ذلك الغرض.

وحسبما أشير في الفقرة ١٨ من هذا التقرير، وبغية كفالة تنفيذ ولاية البعثة تنفيذا فعالا، سيحتفظ الممثل الخاص وقائد القوة بمكتبين في أسمرة وأديس أبابا. كما سيُنشأ مقرّان إقليميان في إريتريا في مينديفيرا، وفي إثيوبيا في ميكيلي، لإقامة اتصالات وثيقة مع السلطات المحلية في كلا البلدين. ومن أجل أسباب تشغيلية، ستكون قاعدة الدعم الرئيسية وليست الوحيدة، في أسمرة، نظرا لقرب المدينة من منطقة عمليات البعثة.

وسوف تُقسَّم منطقة عمليات بعثة الأمم المتحدة إلى ثلاثة قطاعات: قطاع الغرب، وقطاع الوسط، وقطاع الشرق. وسوف يُنشأ مقر القطاع الإقليمي في بارنتو في الغرب، وفي أديغرات في الوسط وفي عصب في الشرق. وسوف يتألف قوام كل قطاع من فريق مراقبين عسكريين ومن كتيبة مشاة.

ويدعو الأمين العام مجلس الأمن إلى النظر في المقترحات الواردة في تقريره ذي الصلة بتوسيع نطاق ولاية وهيكل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وحسبما يتضح في الفقرة ٤٨ ويرد بالتفصيل في الفقرتين ٢٦ و ٢٧

من التقرير، اقتُرح أن تتألف القوة العسكرية المنتشرة من ٤ ٢٠٠ من الأفراد العسكريين، منهم ٢٢٠ من المراقبين العسكريين، وثلاث كتائب مشاة ووحدات الدعم الضرورية. والمناقشات جارية الآن مع الطرفين في هذا الصدد، ومن الأهمية أن يناقش الطرفان بتفكير متفتح ومرونة ضرورية لتيسير إنشاء هذه القوة.

ومرة أخرى، يثني الأمين العام على الرئيس بوتفليقة ومنظمة الوحدة الأفريقية لتسهيل التوصل إلى اتفاق وقف الأعمال القتالية بين إثيوبيا وإريتريا. ونحن نرحب بالقرار الذي اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية في مؤتمر قمة لومي الذي يطلب إلى الرئيس بوتفليقة أن يواصل جهوده من أجل تحقيق سلام دائم بين البلدين. ويعرب الأمين العام أيضا عن تقديره لحقيقة مؤداها أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يدعمان بفعالية جهوده للوساطة. وفضلا عن ذلك، فإننا نعتمد على السلطات الإثيوبية والإريترية في تنفيذ الاتفاقات التي تم التعهد بها في اتفاق وقف الأعمال القتالية والتعاون دون تحفظ مع بعثة الأمم المتحدة فيما يتصل بتنفيذ ولايتها.

وفي الأيام القادمة، سيكون من الأهمية الحيوية للطرفين أن يتعاونا لضمان إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة على جناح السرعة وتوفير المعلومات الضرورية للبعثة كي يتسنى لها أن تبدأ في نشاط إزالة الألغام، وهذه شروط مسبقة لها أهميتها لبدء العمل في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل إريتريا، يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في المناقشة بشأن البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة، أقترحُ بموافقة المجلس، دعوة الممثل إلى المشاركة في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد سيوم (إريتريا) مقعدا على طاولة المجلس.

السيدة سودربيرغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): أُعرب عن التقدير لتقرير الأمين العام والمعلومات التكميلية التي قدمها السيد مييه وكيل الأمين العام هذا الصباح. وأعلم أنهما كانا مشغولَين بهذه الأزمة منذ بدايتها، أي منذ سنتين تقريبا. ونعرب عن التقدير للمعلومات المستكملة.

وأُعرب أيضا عن التقدير لكم يا سعادة الرئيس، لعقد هذه الجلسة المفتوحة الهامة، ويقينا، نضم صوتنا إلى أصوات زملائنا للترحيب بوفدَي إثيوبيا وإريتريا في هذه القاعة.

وأطلبُ إلى زملائنا من إثيوبيا وإريتريا أن يجعلوا من هذه المناسبة بداية لفصل جديد في علاقاتهم الثنائية الغضة. وأخيرا، وبعد دفع ثمن رهيب، صمتت البنادق. ونناشد حكومتَي إثيوبيا وإريتريا ملء هذا الصمت بلغة المصالحة والتسوية والأمل. وباستثناء أعضائنا من الدول الجزرية، نحن جميعا لنا جيران ونشترك جميعا في حدود مشتركة. ويتمثل التحدي الذي يواجه شعب إثيوبيا وإريتريا في تقرير نوع الحدود التي يرغبون فيها. ويمكنهم ببساطة أن يضعوا خطا أخضر، حيث تحدد الأسلاك المتشابكة، تؤازرها قوة عسكرية، ترسيما جديدا للحدود لا يمثل سوى انفصالٍ مادي. هذا ما لا يتعين علينا كمجلس أمن أن نسعى إليه. ومن شأن تقسيم كامل كهذا أن يكون على وجه اليقين أفضل من استئناف الصراع. إلا أنه قد يبدد أيضا فرصة فريدة.

ونحث حكومتَي إثيوبيا وإريتريا على أن تطمحا إلى ما هو أكثر من الخبرات المأساوية التي أنتجت خطوطا

استمرت على مدى عقود عبر شبه الجزيرة الكورية، والشرق الأوسط وجزيرة قبرص. وبدلا من ذلك، فإننا نعتقد أنه يتعين أن تنظر إريتريا وإثيوبيا صوب الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرقي أفريقيا والجنوب الأفريقي كنموذج للتكامل، قائم على حرية حركة الأفراد والسلع والأفكار. وتقدم نظرة أبعد في الأفق، ربما إلى اسبانيا والبرتغال، نموذجا مفيدا للعلاقات المتبادلة الضرورية التي لا بد من تطويرها. إثيوبيا وإريتريا هما كيانان وطنيان فريدان يتقاسمان بالرغم من ذلك مجموعة من الخبرات التاريخية المشتركة. ويتعين على هذين البلدين أن يطورا علاقات ثنائية متطورة قائمة على الترابط وبرنامج مشترك من أجل تحقيق الرخاء.

وإذ نتطلع إلى القوة الاقتصادية التي تتمثل اليوم في الاتحاد الأوروبي، من المناسب أن نشير إلى أن الزخم الأساسي الذي تلقاه الاتحاد الأوروبي كان إدراك ألمانيا وفرنسا أن التكامل الاقتصادي هو الوسيلة التي تمنع العودة إلى الحرب إلى الأبد.

ويساور مجلس الأمن هنا أيضا قلق أساسي. فأصحاب الخوذ الزرق ينبغي ألا ينظر إليهم كبديل لإبرام اتفاق شامل للسلام، بل ينبغي أن ينظر إليهم كأفراد يهيئون الفرصة لإحلال سلام قائم على قيم مشتركة وثقافات مشتركة وحدود مشتركة وتطلعات مشتركة.

إن تنامي وجود الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ينبغي أن يهدئ من حدة التوترات، وأن يهيئ مناخا يُمكّن من البحث عن حلول راسخة. والبحث عن إقامة علاقات ثنائية أفضل عملية تجري باستمرار، بيد أن وجود حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ينبغي ألا يدوم هناك إلى الأبد.

ونحن، كمجلس أمن، يجب كفالة أن يوفر حفظة السلام حافزا لإحراز التقدم وليس مبررا لعدم اتخاذ إجراءات على الجبهة السياسية.

إن ما يجب على الطرفين أن يسعيا إلى تحقيقه يتخطى مجرد وقف الأعمال القتالية بينهما. فبدلا من ذلك، نحثهما على العمل مثلما قال الرئيس أبراهام لنكولن – من أجل إحلال سلام عادل ودائم فيما بين الأمم.

ونحن نوافق تماما على التوصيات الواردة في التقرير الأخير للأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا. فمثلما فعلنا بالنسبة لقرار مجلس الأمن ١٣١٢ (٢٠٠٠) الذي أنشأ بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، فإننا نعكف حاليا على وضع مشروع قرار، ونأمل في أن نتحرك بسرعة صوب إجراء مفاوضات على مستوى الخبراء بهدف تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام.

بالإضافة إلى ذلك، تظل الولايات المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء المسائل الإنسانية، لا سيما تجدد ترحيل الأشخاص غير المرغوب فيهم الأمر الذي يفاقم من الظروف المعيشية للعديد من الناس الذين يتضررون بالصراع، ويهدد بزيادة تدهور العلاقات بين البلدين في المرحلة الحرجة من عملية السلام. ونطالب الحكومة الإريترية بالسماح للجنة الصليب الأحمر الدولية بالوصول الكامل إلى المحتجزين وسجناء الحرب في معسكرات الاعتقال، وبكفالة أن تجري عمليات إعادة التوطين بالمشاركة الكاملة من لجنة الصليب الأحمر الدولية.

ونطالب أيضا الحكومة الإثيوبية بأن تكفل الوصول الكامل للمنظمات الدولية المناسبة، بما في ذلك لجنة الصليب الأحمر الدولية، إلى المدنيين الإريتريين في مناطق إريترية تحتلها إثيوبيا حاليا، ونطالب الحكومة الإثيوبية بالسماح بالوصول إلى جميع سجناء الحرب الإريتريين.

وأخيرا، نتطلع إلى العمل بسرعة على تعيين ممثل خاص للأمين العام، ووزع بعثة كاملة للأمم المتحدة. فهذا من واجب مجلس الأمن.

ونحن نتوقع من الطرفين ما هو أبعد من مجرد وقف الأعمال القتالية بينهما. فاتفاق وقف الأعمال القتالية الذي وقعته إثيوبيا وإريتريا برعاية منظمة الوحدة الأفريقية يبين بصورة واضحة التزام الطرفين بترسيم حدودهما المشتركة، وذلك عن طريق استخدام آلية للتحكيم، إن لم يكن ممكنا التوصل إلى اتفاق سريع بينهما وواقع الأمر أن هذا الالتزام يتكرر ذكره في اتفاق وقف الأعمال القتالية ما لا يقل عن خمس مرات.

ونحن، بصفتنا مجلسا، يجب أن نضغط من أجل إبرام اتفاق بشأن ترسيم الحدود المشتركة بوصف ذلك عنصرا هاما من عناصر اتفاق السلام الشامل. وهذا العنصر سيكون ضروريا إذا أريد للسلام بين هذين الجارين اللذين كانا سابقا في حالة حرب أن يدوم وأن يكون مفيدا لكلا الشعبين.

ويحدونا أمل وطيد في أن تهتم كلا الحكومتين بالاحتياجات الحقيقية لشعبيهما أي: الصحة والتعليم والأمن الغذائي والوظائف والإسكان. ومثلما نعلم، لن يكون هناك مردودا للسلام إذا قام السلام على إرادة متبادلة للتدمير لأن ذلك يكون مجرد هدنة ترمي إلى صيانة الأسلحة.

وبدلا من ذلك، يجب على إثيوبيا وإريتريا أن تبنيا السلام القائم على الازدهار المتبادل والاستقلال المتبادل، لأن ذلك هو السلام القائم على قيم مشتركة وتطلعات مشتركة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إليّ.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أبدأ كلامي بتوجيه الشكر إليكم على عقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن الصراع بين إثيوبيا وإريتريا، واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد إشادة خاصة بالرئيس السابق لمنظمة الوحدة الأفريقية ورئيس الجزائر، السيد عبد العزيز بوتفليقة، وبالأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد سالم أحمد سالم، على الجهود الدؤوبة التي بذلاها وتوِّجت بالتوقيع على اتفاق وقف الأعمال القتالية بين حكومتي إثيوبيا وإريتريا بتاريخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في الجزائر.

ونغتنم أيضا هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية والأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي على دعمهم المتواصل والثابت للجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية لحل الصراع.

أما الأمين العام، السيد كوفي عنان، فيستحق ثناءنا على ما يبديه من التزام وتفان في إيجاد حل سلمي للصراع في أفريقيا، ولا سيما الصراع بين إثيوبيا وإريتريا. فنحن نتوجه إليه بالشكر على تقريره الشامل بل والمفعم بالأفكار المعروض علينا اليوم بشأن وضع بعثة الأمم المتحدة المقترحة في إثيوبيا وإريتريا والاستعدادات التي بلغت مرحلة متقدمة.

واسمحوا لي أيضا بأن أتوجه بالشكر إلى السيد مييه على عرضه تقرير الأمين العام، وعلى ما قدمه لنا هذا الصباح من مستجدات.

إن التوقيع على اتفاق وقف الأعمال القتالية بين حكومة إثيوبيا وحكومة إريتريا كان إنجازا هاما وخطوة رئيسية إلى الأمام نحو إيجاد حل سلمي للصراع بين البلدين. فوفقا للاتفاق، التزم الطرفان المعنيان، في جملة أمور، أولا بحل الأزمة الراهنة وأي نزاع آخر بينهما بالوسائل السلمية والقانونية، وفقا للمبادئ الواردة في ميثاقي منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة؛ وثانيا، برفض استخدام القوة

كوسيلة لفرض الحلول للنزاعات؛ وثالثا، باحترام الحدود القائمة زمن الاستقلال، مثلما ينص عليه قرار منظمة الوحدة الأفريقية AHG/Res.16 (1) الذي اتُخذ في القاهرة عام ١٩٦٤، وتحقيقا لهذا الغرض، يجري ترسيمها بناء على المعاهدات ذات الصلة المبرمة زمن الاستعمار وعلى القانون الدولي القابل للتطبيق، واستخدام الوسائل التقنية لترسيم الحدود. وفي حالة وقوع خلاف، ينبغي اللجوء إلى وسائل التحكيم المناسبة.

علاوة على ذلك، يلزم اتفاق الطرفين بوقف الأعمال القتالية فورا، وينص على أنه ابتداء من تاريخ التوقيع على الاتفاق، يجب وقف جميع الهجمات الجوية والبرية. وفي هذا الصدد، يوافق وفد بلادي تمام الموافقة على التقييم الوارد في تقرير الأمين العام ومفاده أن الطرفين أظهرا حتى الآن الالتزام وحسن النية المطلوبين لكفالة تنفيذ اتفاق وقف الأعمال القتالية وما يتضمنه من اتفاقات ملحقة به.

ونطالب الطرفين بمواصلة إظهار التزامهما بحُسن نية لصالح السلام والتنمية والازدهار، ليس بالنسبة للشعبين المعنيين فحسب، وإنما أيضا بالنسبة إلى المنطقة وأفريقيا بأسرها.

ويرحب وفد بلادي بإجراء المحادثات عن قرب في واشنطن الشهر الماضي بشأن مسائل معلقة من قبيل كيفية ترسيم الحدود ومسألة التعويضات. وفي هذا الصدد، نهنئ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي أوكلت إليه منظمة الوحدة الأفريقية مهمة مواصلة بذل جهود الوساطة بغرض التوصل إلى تحقيق حل سلمي ودائم للصراع.

أما فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، فنحث المجتمع الدولي على توفير المساعدة المالية السخية، على صعيد ثنائي أو عن طريق الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في كلا البلدين، بغية تمكين الحكومتين المعنيتين من التصدي للآثار الناجمة عن الحرب والجفاف.

ويساور وفد بلدي قلق كبير إزاء وجود الألغام الأرضية والأجهزة غير المنفجرة، الأمر الذي يظل يشكل عائقا خطيرا أمام أنشطة إعادة التوطين. ووفقا لتقرير أصدرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة، فإن هذه الألغام تسببت في قتل أو جرح قرابة ١٦٧ شخصا، معظمهم من الأطفال، وذلك منذ شباط/فبراير من هذا العام. ونحن نطالب المجتمع الدولي بتوفير المساعدة التقنية للبلدان المعنية كي تتمكن من النجاح في أعمال تطهير الألغام. ويسعدنا أن نعرف أن دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة تعد برنامجا لتقديم المساعدة في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام، عملا على تحقيق الخطر الذي تشكله الألغام الأرضية والذخائر غير المتفجرة.

وأملنا أن يقوم العنصر الإعلامي لبعثة الأمم المتحدة المتوخاة في إثيوبيا وإريتريا بدور محوري في نشر المعلومات عن ولاية البعثة وكذلك عن أنشطة التوعية المتصلة بالألغام بغية توعية المجتمعات المحلية، الحضرية والريفية، بأخطار الألغام الأرضية. وينبغي القيام بذلك من أجل الحد من الوفيات والإصابات التي تسببها الألغام الأرضية، خاصة بين الأطفال والنساء، والقضاء عليها في نهاية المطاف، ومما يشجع وفدي أن البلدين قد أعربا عن استعداد لتوفير وقت على الهواء للبعثة في محطات الإذاعة والتلفزيون الوطنية.

ختاما، يرحب وفدي بالتنسيق المحدد جيدا بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، للاضطلاع بالمهام الواردة في اتفاق وقف الأعمال القتالية، والوقع، أنه يجب أن تعمل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية معا في مجالات التشاور، وتبادل المعلومات، وتنسيق العمل المشترك، من أجل النجاح في تنفيذ هذا الاتفاق.

كما نرحب بالتفاهم الذي تم التوصل إليه بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بأن تحتفظ كل منظمة بهويتها المستقلة في هذه العملية، بما يشمل مصادر التمويل، وكذلك بأن البعثة ستقدم الدعم السوقي لمنظمة الوحدة الأفريقية، بالقدر الممكن. غير أن نجاح صنع السلام سيعتمد على القدرة على استدامة الدعم والمساعدة. ويجب مساعدة منظمة الوحدة الأفريقية في تعبئة ما يلزم من دعم مالي وسوقي، إذا كان لها أن تقوم بدور هام في مجال الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام وبناء السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ناميبيا على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نعرب عن امتناننا للسيد برنارد مييه، وكيل الأمين العام، على عرضه لتقرير الأمين العام وعلى المعلومات الإضافية التي قدمها لمجلس الأمن.

لقد درس الوفد الروسي هذا التقرير بعناية شديدة، ونحن متفقون مع مضمونه الأساسي وما تم التوصل إليه من نتائج أساسية. فالتقرير يتضمن مقترحات مفصلة لنشر عملية كاملة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في منطقة الصراع، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية كطرف لدعم عملية التفاوض. ومن المهم أن تستند هذه المقترحات إلى اتفاق وقف الأعمال القتالية المبرم في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، والموقع في الجزائر العاصمة، وكذلك إلى النتائج التي توصلت إليها بعثة الأمم المتحدة الموفدة إلى المنطقة والتي تعاونت معها بصورة بنّاءة جميع الأطراف المعنية.

ونرى أن النشر السريع لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وتحويلها فيما بعد إلى عملية كاملة لحفظ السلام، شرط أساسي هام لبدء تنفيذ الأطراف للاتفاق الموقع في الجزائر. وقد تم، بالفعل، اتخاذ الخطوة العملية الأولى في هذا الاتجاه. ففي ٣١ تموز/يوليه، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣١٢ (٢٠٠٠) الذي أذن بإيفاد مجموعة مؤلفة من ١٠٠ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين. وتعتمد روسيا، مع غيرها من أعضاء مجلس الأمن، على هذا الجهد لتعزيز التطورات الإيجابية في حل المنازعات الإقليمية بين إثيوبيا وإريتريا وتزويد الأمم المتحدة بوسيلة بنّاءة للمساعدة على تسوية هذا الصراع.

ويرى الاتحاد الروسي، أساسا، أنه مع الدعم البنّاء من جانب سلطات الأطراف المضيفة وكذلك من خلال امتثال أديس أبابا وأسمرة بدقة لأحكام اتفاق الجزائر، سيتمكن هذا الفريق لمراقبي الأمم المتحدة العسكريين من المساعدة في التوصل إلى حل فعّال للصراع الذي يفصل بين هاتين الدولتين. والطريق الوحيد لتحقيق تقدم في هذه الأزمة هو من خلال استعمال الآليات السياسية والبقاء ضمن إطار معايير القانون الدولي، كما تأكد من التغييرات الإيجابية الملاحظة حتى الآن، ونحن نصر على اتباع نهج من هذا القبيل، بشكل متسق ومركز، سواء في مجلس الأمن أو في الاتصالات مع جميع الأطراف المعنيين.

وفي ضوء الحالة الراهنة، نجد من المهم بصورة خاصة أن نتأكد من عدم وجود أعمال معاكسة، وخاصة تلك التي تنطوي على استعمال القوات المسلحة، مما يمكن أن يعرقل الجهود التي نبذلها لتطبيع الوضع في منطقة الصراع. ويجب على الطرفين، وفقا لالتزامات الأمن التي تم التعهد بها، إبداء أقصى قدر ممكن من ضبط النفس والإرادة السياسية، واتخاذ التدابير التي تهيئ مناخا من الثقة المتبادلة، مع إرادة السعي إلى حل شامل للصراع.

إن جهود الوساطة لمنظمة الوحدة الأفريقية جديرة بكل ثناء، وكذلك جهود رئيسها السابق الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجزائر. فقد أدت هذه الجهود إلى توقيع

الاتفاق في الجزائر العاصمة. ونرى أن من المهم أن يواصل مجلس الأمن تقديم كل ما لديه من تأييد وتشجيع للجهود الرامية إلى تقدم عملية الحوار السياسي وتحقيق توقيع اتفاق سلام نهائي بين الطرفين.

ونشارك الأمين العام في الآراء التي أعرب عنها في تقريره، فيما يتصل بالآثار الإنسانية الخطيرة المترتبة على الصراع. والتي أدت إلى تحركات واسعة النطاق للسكان وزيادة في احتياجات المعونة الغذائية الطارئة. وازدادت الحالة خطورة بسبب الظروف الجوية القاسية، والصعوبات الاقتصادية في المنطقة، وأخطار الألغام الأرضية الموجودة في منطقة الصراع والمناطق المجاورة. ومن أجل التصدي لهذه المشاكل بصورة فعالة، يجب أن تكون ذات أولوية بالنسبة لمجتمع المانحين الدولي والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة.

وسيواصل الاتحاد الروسي، بوصفه عضوا في مجلس الأمن وصديقا لدول القرن الأفريقي منذ زمن بعيد، دعمه النشط لعملية إقامة سلام دائم بين إثيوبيا وإريتريا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل إثيوبيا، يطلب فيها دعوته للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة، اقترح، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، احتل السيد تيسيما (إثيوبيا) مقعدا على طاولة المجلس.

السيد إيلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن الصراع بين إثيوبيا وإريتريا، كما أشكر السيد مييه، وكيل الأمين العام، على المعلومات المفيدة التي زودنا بها هذا الصباح. ونرحب كذلك بمبادرتكم، سيادة الرئيس، بعقد هذه الجلسة المفتوحة.

سيكون بياني اليوم موجزا نسبيا. إننا نشارك الآراء التي سيعرب عنها، في وقت لاحق، وفد فرنسا، التي تتولى حاليا رئاسة الاتحاد الأوروبي.

إن القتال بين إثيوبيا وإريتريا يأتي في مرتبة متقدمة من أي قائمة للصراعات التي يمكن تلافيها تماما. فقد كان الثمن من المعاناة البشرية باهظا، كما شاهدته بنفسها، بعثة المجلس الموفدة إلى البلدين في وقت مبكرة من هذه السنة.

وإننا نشعر بالامتنان بصفة خاصة للإسهام الكبير، الذي انعكس في تقرير الأمين العام، وقدمه اللواء تيموثي فورد وفريقه الاستطلاعي. إن النتائج التي توصلوا إليها ستشكل قاعدة للعمل الأساسي، الذي نأمل أن يبدأ قريبا، بشأن توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وهيكلها.

إن اتفاق وقف أعمال القتال، الذي وقع في حزيران/يونيه، بعد عمل شاق بذلته منظمة الوحدة الأفريقية، وهو المفتاح لانتشار بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وتشعر المملكة المتحدة بالامتنان للجهود الممتازة التي بذلها الرئيس الجزائري بوتفليقة والمساعي الحميدة التي قام بها المبعوث الخاص للأمم المتحدة في التوصل إلى هذا الاتفاق. ونثني على مثابرتهما ونرحب باستمرار مشاركتهما. ومن الأهمية بمكان أن تستمر المفاوضات من أجل إقرار سلام دائم بين إثيوبيا وإريتريا وبدء الإنعاش الاقتصادي.

إن قراءة السرد الذي قدمه الأمين العام بشأن الحالة الإنسانية في كلا البلدين تصيبنا بالقشعريرة. فقد تضرر من الحرب أكثر من مليون اريتري. ولجأ منهم أكثر من ٩٠٠٠٠ شخص إلى السودان منذ أيار/مايو من هذا العام

وحده. وفي إثيوبيا، أدت الحرب إلى سرعة تفاقم النقص الحاد في الأغذية. ويحتاج أكثر من ١٠ ملايين نسمة حاليا إلى مساعدات طارئة. لذا، ومن أجل شعبي البلدين، يجب أن تتواصل كل الجهود لإقرار تسوية سلمية دائمة. وفي غضون ذلك، يتعين على طرفي الصراع الحفاظ على وقف إطلاق النار والالتزام الدقيق والتام بشروط اتفاق وقف القتال. وسوف يسمح ذلك بالانتشار المبكر لبعثة الأمم المتحدة الموسعة في إثيوبيا وإريتريا.

ويحدونا الأمل في أن يتم قريبا وزع ١٠٠ مراقب عسكري يرد ذكرهم في قرار مجلس الأمن ١٣١٢ (٢٠٠٠). ومن الأهمية أن يبدأ الجانبان في بناء الثقة في استمرار وقف إطلاق النار ودوامه. وسوف يساعد الوصول المبكر للمراقبين العسكريين في هذه العملية إلى حد كبير.

ولكن انتشار قوة حفظ السلام التابعة للبعثة بالكامل في الوقت المناسب، سيظل هو المفتاح لوقف إطلاق النار بصورة دائمة، وتهيئة الظروف الضرورية للعمل من أجل التوصل إلى تسوية دائمة. وسيلزم توجيه اهتمام خاص إلى تحديد النطاق الزمني لانتشار بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وكما ذكرت السفيرة سودربيرغ هذا الصباح، يجب ألا يكون انتشار قوة حفظ السلام ذريعة للخمول على الجبهة السياسية.

ونحن نتفق تماما مع الأمين العام في حرصه على التأكيد على أن نشر قوة حفظ السلام لن يستمر إلى أجل غير مسمى. ومن الأهمية بمكان، أيضا، أن تكون هناك آليات تنسيقية واضحة وفعالة بين البعثة ومنظمة الوحدة الأفريقية، نظرا لأن المنظمة تعمل من أجل تسوية الخلافات السياسية بين الطرفين.

إن الخطر الذي يشكله وجود الألغام والذخائر غير المنفجرة على بعثة الأمم المتحدة وعلى عودة المدنيين إلى المناطق المتضررة من الصراع، يبعث على القلق البالغ. ونحن نرحب بمشاركة دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام بالأمم المتحدة، ونحث كلا الجانبين على إبداء التعاون الكامل مع برنامج الدائرة.

إن المملكة المتحدة ستواصل متابعة الحالة في إثيوبيا وإريتريا عن كثب. ونحن ندعو الجانبين إلى الحفاظ على وقف إطلاق النار ومواصلة العمل من أجل إقرار اتفاق سلام دائم من خلال التفاوض. ونعتقد أن الترسيم السريع للحدود وتعيينها خطوة أولى وحيوية صوب هذا الهدف. وعلى كافة الحكومات أن تمتثل للحظر الإلزامي على الأسلحة وعلى التدريب والمساعدات الفنية ذات الصلة، الذي يفرضه قرار مجلس الأمن ١٢٩٨ (٢٠٠٠). وإننا نتطلع إلى أن يبدأ العمل قريبا في مشروع القرار الذي سيوسع ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد فان واصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره، والسيد مييه وكيل الأمين العام على الإحاطة التي قدمها بشأن الطرائق المتعلقة بدور الأمم المتحدة المحتمل في تنفيذ اتفاق وقف أعمال القتال الذي وقعته إثيوبيا وإريتريا. وأضم صوتي إلى الوفود الأخرى في الثناء عليك، سيدي الرئيس، لقيامك بعقد هذه الجلسة المفتوحة. كما أود الإعراب عن تقدير وفدي للدور الحاسم الذي لعبته منظمة الوحدة الأفريقية ورئاستها الجزائرية. ونرحب بالتعاون الوثيق والمتوخى في التقرير بين بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ومنظمة الوحدة الأفريقية.

ونحن نشعر بالامتنان، أيضا، لكل من إثيوبيا وإريتريا لتوقيعهما اتفاق وقف أعمال القتال. ونتفق مع تقييم الأمين العام بأن الطرفين قد أبديا حتى الآن الالتزام اللازم، لكفالة تنفيذ هذا الاتفاق. غير أنه يوجد في ثنايا هذا التقييم ما يذكرنا بأننا لم نزل في بداية عملية السلام. إن عمق الالتزام المستمر بإقرار سلام حقيقي من جانب كلا البلدين هو الذي سيحدد نجاح أو فشل العملية التي نحن مدعوون لمساندها.

وفي هذا الصدد، نعتقد بأنه يمكن عمل ما هو أكثر من ذلك. فلقد أصبح بوسع كل من البلدين الآن اتخاذ خطوات ملموسة لاستعادة ثقة كل منهما في الآخر. وثمة خطوة على هذا الطريق تتمثل في وضع حد لكافة الاتهامات المتبادلة وغيرها من أشكال الدعاية، والبدء في معاملة كل بلد لرعايا البلد الآخر بأسلوب أكثر تهذيبا وإنسانية. ويتضمن تقرير الأمين العام أحكاما تفصيلية بشأن عنصر الإعلام في بعثة الأمم المتحدة، ونحن نشعر بالامتنان لما قرأناه عن إعراب السلطات الاثيوبية والاريترية عن الاستعداد لتزويد البعثة بفترة زمنية للبث على محطاتهما الإذاعية والتليفزيونية الوطنية. غير أن ذلك لن تكون له فعالية إذا اتخمت الفترة الزمنية الباقية للبث بالدعاية المسمومة ضد البلد الآخر.

إننا نؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام إلى إثيوبيا وإريتريا للمحافظة على الإرادة السياسية التي أبدياها في إبرام اتفاق وقف أعمال القتال، ومن الواضح أن الاختبار الحقيقي لتلك الإرادة السياسية إنما يكمن في التقدم المحرز في المحادثات غير المباشرة. وربما كان من الضروري ألا يتضمن تقرير الأمين العام سوى القليل من المعلومات بهذا الشأن، ونحن نقدر كذلك القيود التي تكتنف الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن في هذا الشأن، ولكن إذا كان المطلوب من المجلس أن يعلن موقفه فيما يتعلق بتوسيع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، فلا بد له أن يعرف أكثر مما ورد في الفقرة ٤ من تقرير الأمين العام التي تفيد أنه في أثناء الجولة الأخيرة من المحادثات غير المباشرة المعقودة في واشنطن "ناقش الطرفان طرائق تحديد ورسم الحدود ومسألة التعويضات".

إن هذا الموجز الشديد الاختصار على وجه التحديد هو الذي يثير مزيدا من الأسئلة فيما يتعلق بوفدي. فاتفاق وقف أعمال القتال يفترض أن عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام سوف تنتهي بانتهاء تعيين وترسيم الحدود. ويبدو أن ذلك افتراض منطقي، إذ إن الخلاف على خط الحدود هو السبب المفترض الوحيد للصراع. غير أن وفدي قد يود أن يعرف على وجه الدقة وضع مسألة التعويضات. وهل إتمام عملية ترسيم وتعيين الحدود بنجاح يرتبط باتفاق مسبق على التعويضات؟ وما الذي ينبغي التعويض عنه؟ وأي نوع من المطالب، ومطالب من، تلك التي نحن بصدد الحديث عنها؟ إننا نتفق مع الأمين العام في أنه لا يمكن أن يستمر نشر البعثة إلى أجل غير مسمى، غير أن ذلك على وجه التحديد هو ما يُشعرنا بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يصر على مزيد من الوضوح، سواء فيما يتعلق بالقضايا المعلقة في المحادثات غير المباشرة، أو المدى الذي يصبح عنده حل هذه القضايا شرطا لازما لإنهاء عملية بعثة الأمم المتحدة. وبدون توفر هذه المعلومات، سيجد وفدي من الصعب العمل بتوصيات الأمين العام. وفي هذا الصدد، من الأهمية حقا أن يمنح الممثل الخاص للأمين العام صفة المراقب في المحادثات غير المباشرة. ونأمل أن يكون تعيينه وشيكا.

وفيما يتعلق بالعنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، نرحب بإدراج خلية للتدريب فيه. ولكن التجارب الأخيرة أظهرت الأهمية الحاسمة لئلاّ نأخذ إلا الوحدات الجيدة التدريب في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسنكون ممتنين لو حصلنا على تطمينات من الأمانة

العامة على أنه لن ليجري في هذه المرة إلا اختيار وحدات جيدة التدريب والتجهيز بما فيه الكفاية.

ومن الواضح أن الخسائر البشرية للصراع كانت هائلة. وبنفس القدر من الأهمية لحفظ السلام في جدول أعمالنا، ينبغي ألا تغيب عن نظرنا العمليات الإنسانية المعقدة التي تنتظرنا. ويقترح الأمين العام، وهو مصيب في ذلك كما نرى، إنشاء مركز مدني/عسكري للتنسيق، كهيئة وسيطة مشتركة، لتنظيم المهام والأنشطة المتعلقة بحفظ السلام مع أنشطة المنظمات الإنسانية. ونأمل أن تواصل الأمانة العامة في تقاريرها المسقبلية إلى المجلس إدراج قطاع إنساني كبير، يشمل ذكر الفئات الضعيفة من الأشخاص، مثل الإريتريين الذين طردوا من قبل من إثيوبيا والإثيوبيين الذين يتعيَّن ترحيلهم إلى إثيوبيا.

وإيماننا بوجود نظرة إيجابية حاليا نحو السلام ينبغي ألا يجعلنا نتجاهل حقيقة أن المجلس اعتمد في ١٧ أيار/مايو القرار ١٢٩٨ (٢٠٠٠) الذي يفرض حظر توريد الأسلحة للطرفين. وما لم يتم التوصل إلى إبرام اتفاق سلمي نهائي، على المجتمع الدولي أن يظل متيقظا لضمان عدم تعرُّض عملية السلام الحالية للخطر بسبب إمدادات السلام غير المشروعة. وتطلب الفقرة ١٢ من ذلك القرار من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى والأطراف المهتمة أن تبلغ لجنة الجزاءات عن أي انتهاكات للتدابير المعنية. ونود أن نعلم إن كان من المفترض أن تُبلَّغ بعثة الأمم المتحدة عن الانتهاكات الممكنة حيثما نمت إلى علمها.

وختاما، اسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على أهمية مسلك الطرفين نفسيهما. فكلا البلدين يواجهان حالة اقتصادية تبعث على الأسى وستستفيد فائدة عظيمة من التسريح السريع والتجريد من السلاح. وينبغي للحكومتين أن تركزا الآن على التنمية. وهما تدينان بذلك لشعبيهما، اللذين سيقا إلى المذبحة دون أسباب وجيهة، وقطعا بدون نتائج يمكن الفخر بها. فهذه حرب لم يكن أي من الطرفين يطيق تكلفتها وينبغي ألا تحدث على الإطلاق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل هولندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد وارد (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): تتسم جلسة مجلس الأمن هذه بأهمية كبيرة لعملية السلام في القرن الأفريقي، ولا سيما في البلدين اللذين هما محط اهتمامنا اليوم، إريتريا وإثيوبيا. وهذه تمثل استجابة في الوقت المناسبة للالتزامات التي تعهد بها البلدان بالتوقيع على اتفاق وقف القتال في الجزائر في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ومناقشتنا التي تجري في محفل مفتوح اليوم تتيح لنا فرصة للإعراب عن الإرادة السياسية للمجتمع الدولي لدعم عملية السلام الجارية حاليا. وهي تتيح لنا أيضا فرصة للكلام بصراحة إلى كلا الطرفين والتشديد عليهما بشأن أهمية التزاميهما هما نفسيهما بالسلام وخفض المعاناة الإنسانية الواقعة على شعبيهما بسبب الكوارث الطبيعية والصراع بينهما، الذي نعتقد أنه كان يمكن تفاديه. وهي تتيح أيضا فرصة لأن نسمع منهما مباشرة.

ونشترك مع من سبقونا في توجيه الشكر إلى السيد برنارد مييه، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على عرضه تقرير الأمين العام (S/2000/785) وعلى إطلاعه لنا على آخر مستجدات المسائل المعروضة علينا. ويود وفدي أيضا أن يعرب عن مدى سروره لتقرير الأمين العام، ليس لعرضه الهام لأحدث التطورات السياسية والإنسانية فحسب ولكن لأنه أيضا يضع بتفاصيل محددة الإطار المناسب لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وهذا له أهمية خاصة لمجلس الأمن عندما ينظر في توصيات الأمين العام، وسيرشدنا في عملية صنعنا للقرار.

ويثني وفدي على الرئيس بوتفليقة ومنظمة الوحدة الأفريقية على ما بـذلاه مـن جـهود مصممـة ومتواصلـة في عمليـة التفـاوض علـى الاتفـاق، وندعـم دعمـا كـاملا دور منظمة الوحدة الأفريقية المستمر في السعي إلى تحقيق سـلام شامل ودائم لكلا البلدين.

وتشـعر جامايكـا بقلـق بـالغ إزاء الحالــة الإنســانية المزمنة في إثيوبيا وإريتريـا. ويرتبـط مسـتقبل شـعبي البلديـن بالحل الشامل للتراع بينهما. والمعانـاة الإنسانية، التي زاد من تفاقمها الصراع، يقتضي تخفيفها والقضاء عليها نهائيا تعاون جميـع المعنيـين، ويجـب علـى المجتمــع الـدولي أن يسـتجيب لتحسين آثار هذه المأساة الإنسانية.

ويصف تقرير الأمين العام بالكثير من التفصيل الحالة الإنسـانية ومـا ينبغـي عملـه بشـأنها. ووفـدي يؤيـد توصياتـه ويهيب بالمجتمع الدولي أن يستجيب وفقا لذلك.

ويسر وفدي نشر مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، الـذي بـدأ، عمـلا بـالقرار ١٣١٢ (٢٠٠٠)، الـذي اعتمدنـاه في ٣١ تموز/يوليه، والذي ينظم إنشـاء بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريـا. وسـيدرس وفـدي العنـاصر التسـعة المحـددة الـواردة في توصيات الأمـين العـام بشـأن توسـيع ولايـة بعثـة الأمـم المتحـدة لنشرها الكـامل في مرحلتـها الثالثـة. ولا يمكـن المغالاة في التأكيد على مدى أهمية أن ينجح مجلس الأمـن في ذلـك. فحيـاة ومستقبل ملايين الإثيوبيين والإريتريين يعتمـد على هذا.

والرسالة التي تصدر اليوم من هـذه القاعـة ينبغـي أن تكـون واضحــة وقاطعــة. إن المجتمـع الـدولي مسـتعد للدعـم الكامل لعملية السلام بين إثيوبيا وإريتريا. وتعاون الطرفين لـه أهمية حيوية في كل مراحل العملية. وكما يـرد في الفقـرة ١٥ مـن تقريـر الأمـين العـام، فـإن الطرفـين وحدهمـا إريتريـا وإثيوبيـا همـا اللـذان يسـتطيعان في نهايـة المطـاف أن يأتيـا بالسـلام الدائـم لبلديـهما. ومـن أجـل ذلـك يجـب عليـهما أن يلتزما بمواصلة المفاوضـات الـتي بدآهـا بشـأن المسـائل المعلقـة، تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية، بغية التوصـل إلى تسـوية نهائية بشأن طرائق تحديد وترسيم حدودهما المشتركة وبشأن الموضوعات المعلقة الأخرى.

وإن مستقبل بلديهما وشعبيهما يتوقف على ذلك.

السيد كابغلي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): نـود أولا أن نعـرب عـن امتناننـا علـى تقريـر الأمـين العـام المـؤرخ ٩ آب/أغسطس عن إثيوبيا وإريتريـا (S/2000/785)، وللسـيد مييه على الاسـتكمال الـذي قدمـه في هـذه الجلسـة الرسميـة لمجلس الأمـن. وكمـا لاحظنـا في مناسـبات أخـرى، نعتقـد أن الصيغـة الـتي اختـيرت لهـذه الجلسـة تتيـح أكـبر قـدر ممكـن مـن الشفافية في عملنا.

إن الاتفـاق المتعلـق بوقـف القتـال الـذي وقَّعت عليـه إثيوبيـا وإريتريـا في الجزائـر في ١٨ حزيـران/يونيــه ٢٠٠٠، والذي تم التوصل إليه بفضل الجهود الـتي لا تكـل مـن منظمـة الوحدة الأفريقية من خلال الرئيس بوتفليقة، الـذي نكـرر لـه الإعـراب عـن امتناننـا، كـان خطـوة رئيسـية تجـاه اسـتعادة السلام في صراع استمر أطول مما يجب وكلَّف مـن الأرواح أكثر مما يجب.

ولكن توقيع الاتفاق كان خطوة أولى. ويبقى الكثير الذي يتعين عمله، وهنـاك حاجـة إلى عمله بأسـرع مـا يمكـن من أجل تأمين سلام تكلف ثمنا باهظا. وسيتعين علـى الأمـم المتحدة أن تلعب دورا رئيسيا في هذا الصدد.

وطالب الموقعون على اتفاق الجزائر العاصمة بحضـور الأمم المتحدة، التي ينبغي إيفاد قواتها إلى الميدان بـدون مزيـد من التأخير بما يضمن انسحاب القوات مـن الجبهـة والمحافظـة على وقف إطلاق النار. ويقع الوقـف في جوهـر الموضـوع في هذا الصدد.

وينبغي لنا مراعاة أن هذه عملية تقليدية لعملية المحافظة على السلام بين جيشين نظاميين. تتميز عن بعض العمليات الأخرى التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في أفريقيا. ويقترح الأمين العام في تقريره المؤرخ ٩ آب/أغسطس ولاية واضحة المعالم تساير طبيعة العملية الماثلة أمامنا. ونؤيد استنتاجاته ونعرب من جديد عن رغبتنا في العمل بالاستعجال المطلوب.

وفيما يتعلق بالبعثة ذاتها، نود أن نسلط الضوء على النقاط التالية التي تبدو مهمة لنا. ينبغي أن تكون للبعثة تسلسل قيادي منفرد. وينبغي أن يكون للولاية حد زمني دقيق لمنع تمديدها بدون تحديد. ونحن نؤيد اقتراح الأمين العام بالوزع على مراحل.

وزيادة على ذلك نعتقد أن النقطة الواردة في التقرير بشأن ضرورة أن يضمن الطرفان بالكامل حرية الحركة والأمن لموظفي الأمم المتحدة أساسية فبدون مثل هذا الضمان لن يكون من الممكن للبعثة أن تنفذ المهام المسندة إليها.

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، سيكون من الحيوي التحرك بسرعة إلى الأمام في مهمة إزالة الألغام في منطقة وزع البعثة. ونحن نعتبر أن لعنصر إزالة الألغام أولوية، على نحو ما يعتبره التقرير.

ولا ينبغي لنا أن نقعد عن تسجيل قلقنا إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة التي تحتاج إريتريا وإثيوبيا. والتقرير واضح جدا في ذلك الصدد. وينبغي للمجتمع الدولي تعبئة كافة المساعدات الممكنة للتخفيف من آثار هذه الأزمة. وتحقيقا لهذه الغاية سيكون تنسيق المساعدة مع المجتمع الإنساني عملا ذا أولوية يتعين على بعثة الأمم المتحدة الاضطلاع به.

وأوضحت إريتريا وإثيوبيا عندما وقعتا اتفاق الجزائر العاصمة استعدادهما للوصول إلى حل تفاوضي للصراع. ولكن إذا أريد دعم السلام، يجب على البلدين العمل بأكبر قدر من التحفظ والحذر بما يمكّن من خلق مناخ يؤدي إلى الحوار. ومن الطبيعي أن التنفيذ العاجل لاتفاق وقف إطلاق النار يهم الأمم المتحدة، ولكنه أيضا مهمة مسؤول عنها أساسا طرفا الصراع. وبدون تعاونهما النشط لا يمكن تحقيق شيء يذكر.

السيد كاسي (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بشكركم، يا سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن لمناقشة موضوع إثيوبيا وإريتريا. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره المؤرخ ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٠، وأن أقدم شكري للسيد برنارد مييه على ملاحظاته الاستهلالية بشأن التقرير.

ويرحب مالي بتوقيع إثيوبيا وإريتريا، في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، لاتفاق وقف أعمال القتال. وتؤيد مالي استمرار المفاوضات بشأن القضايا المتبقية تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لإيجاد حل شامل ودائم للصراع.

ويعد الاتفاق المتعلق بوقف أعمال القتال، بوصفه الأساس لحل تفاوضي مقبول من الطرفين، اليوم صكا مقبولا وشاملا يفتح الباب أمام تسوية سياسية دائمة للصراع.

ويتابع وفدي باهتمام كبير المفاوضات الجارية لحسم القضايا المتبقية، ونناشد الطرفين للتوصل بسرعة إلى اتفاق يؤدي إلى استعادة السلام. وفي هذا الصدد نرحب بالقرار الذي اتخذه رؤساء الدول أو الحكومات في منظمة الوحدة الأفريقية لمطالبة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بمواصلة جهوده.

ويقدم التقرير المعروض علينا اليوم استعراضا جيدا لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. ويرحب وفدي بالتوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره، وكذلك

باعتماد مجلس الأمن للقرار ١٣١٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠. ونأمل أن نرى سريعا جدا وزع المراقبين العسكريين وموظفي الدعم المدنيين المخولين الآخرين. وسوف يحدث هذا الوزع بالطبع خلال مختلف مراحل العملية. ونحن نرحب بولاية ومفهوم عمليات مختلف عناصر بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وكذلك الآلية المقترحة للتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والموصوفة في تقرير الأمين العام.

ويساور وفدي القلق الشديد إزاء الحالة الإنسانية المأساوية في إثيوبيا وإريتريا. وفي هذا الصدد، نهيب بالمجتمع الدولي أن يستجيب للمناشدة الإنسانية حتى يتمكن اللاجئون من العودة قبل بداية موسم الأمطار. كما ندعو الطرفين إلى التعاون بالكامل حتى يمكن تحديد المنطقة الأمنية المؤقتة بصورة واضحة بما يمكن من البدء في تطهير الألغام.

وختاما، نناشد جميع الأطراف بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومواصلة المفاوضات غير المباشرة من أجل تحقيق حل شامل ودائم للصراع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل مالي على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

السيد تشن تشو (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر الأمين العام على أنه قدم إلينا تقريره المتعلق بمسألة إثيوبيا وإريتريا. كما نود أن نشكر السيد مييه على العرض الذي قدمه توا إلينا. كما نريد أن نشكر الرئيس والوفد الماليزي على تنظيم هذه الجلسة العلنية.

كما فعلت وفود أخرى قبلنا، نود كثيرا أن ننتهز هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لمنظمة الوحدة الأفريقية ورئيسها السابق رئيس الجزائر، لكل الجهود التي بذلوها للنهوض بالمصالحة بين هذين البلدين.

ومنذ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، عندما وقعت إثيوبيا وإريتريا الاتفاق المتعلق بوقف أعمال القتال والذي توسطت فيه منظمة الوحدة الأفريقية نجح البلدان في التحلي بضبط النفس، وساد السلام والهدوء النسبيان في منطقة الحدود. وفي الوقت ذاته بدأ البلدان جولة جديدة من المحادثات غير المباشرة تحت إشراف المنظمة بشأن مسألة تخطيط الحدود والتعويض. وأدى زخم الحل السياسي للصراع إلى تقدم جديد. وفي ظل هذه الظروف، فإن للتدخل النشط والدعم الفعال للمجتمع الدولي، ولا سيما للأمم المتحدة، أهمية حاسمة.

ونشعر بالسعادة إذ نلاحظ أن مجلس الأمن قام في الشهر الماضي باعتماد القرار ١٣١٢ (٢٠٠٠)، بشأن إنشاء بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. واليوم تلقينا تقريرا من الأمين العام عن زيادة عدد أفراد البعثة وتوسيع نطاق ولايتها. ولاحظ الوفد الصيني مع التقدير أن الأمين العام أوفد قبل تقديم هذا التقرير، بعثة استطلاعية للقيام بدراسة استقصائية ميدانية وإعداد بحوث وإجراء مشاورات والعمل بالتنسيق مع الحكومتين الإثيوبية والإريترية ومع منظمة الوحدة الأفريقية. ونأمل في أن تكون التوصية الواردة في التقرير واضحة وملموسة وأن تشكل إطار عمل جيد.

إن التنفيذ الفعال لتلك التوصيات سيسهِّل سير المصالحة ويحقق، في وقت مبكر، تسوية سياسية للصراع بين هذين البلدين، فضلا عن تحقيق السلام والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي بكاملها. ويتخذ الوفد الصيني موقفا إيجابيا تجاه تلك الأهداف. ونأمل في أن يقوم مجلس الأمن، على أساس المشاورات التي أجريت مع الحكومتين الإثيوبية والإريترية ومع منظمة الوحدة الأفريقية، باتخاذ إجراء في وقت مبكر على أساس توصيات الأمين العام وأن يقرر المجلس بصورة رسمية عدد أفراد البعثة وولايتها. وسوف

يشارك الوفد الصيني بنشاط في المناقشات والمشاورات ذات الصلة وسوف يقدم آراءه بشأنها.

وفي الوقت نفسه، نعرب عن أملنا في أن تشترك الأمانة العامة في وقت مبكر في البحث عن المصادر المحتملة للقوات والموارد، وأن تستهل، في أبكر وقت ممكن، العمل التحضيري ذا الصلة.

ويعرب الوفد الصيني عن قلقه البالغ إزاء الحالة الإنسانية في كل من إثيوبيا وإريتريا. ونعرب عن التقدير للعمل الذي قامت به في هذا الصدد منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونطالب المجتمع الدولي بزيادة مشاركته على أساس عمله في الوقت الراهن ومشاركته حتى بقدر أكبر في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية في هذين البلدين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الصين على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

السيدة عاشوري (تونس) (تكلمت بالفرنسية): أود في البداية أن أعرب عن الشكر لك يا سعادة الرئيس، لتنظيم هذه الجلسة، وعن الشكر للسيد برنارد مييه على تقديمه لتقرير الأمين العام المعروض علينا. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أعرب عن ارتياح وفدي لوضوح المقترحات المتضمنة في هذا التقرير بشأن الهيكل المقترح ومفهوم العمليات لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. ونعرب عن امتناننا أيضا للأمين العام على مثابرته في التخطيط لهذه البعثة، التي نثق أنها سوف تؤثر بصورة إيجابية إلى حد كبير في تطبيع الحالة بين البلدين المعنيين وسوف تساعد في ضمان تهيئة أوضاع يكون من شأنها أن تفضي إلى إقامة سلام دائم في المنطقة.

ويغتنم وفدي هذه الفرصة للإعراب مرة أخرى عن عميق امتنانه للتصرفات الإيجابية من جانب الطرفين على نحو ما يتضح من التزامهما بالوسائل البناءة لتسوية نزاعهما. ولقد أظهر الطرفان، بتوقيعهما على اتفاق وقف الأعمال القتالية، عزمهما على تحقيق سلام دائم بالوسائل السلمية، الأمر الذي من شأنه أن يضمن لشعبي البلدين أوضاعا ضرورية لرفاهيتهما. وينبغي تشجيع وتعزيز هذا المسعى من أجل السلام من قبل جميع الأطراف المعنيين، لا سيما مجلس الأمن، الذي يقوم بدور نشط في الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية للصراع.

إن المقترحات ذات الصلة التي قدمها الأمين العام في هذا الصدد، التي نؤيدها تماما، تطالب باتخاذ إجراء مثابر من قبل مجلس الأمن بغية الإسراع بتنفيذ اتفاق وقف الأعمال القتالية ومن ثم تسهيل إبرام اتفاق نهائي وشامل بين الطرفين على جناح السرعة. وينبغي أن يأذن المجلس أيضا، في أسرع وقت ممكن، بتوسيع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ووزعها في المنطقة.

وفي هذا الصدد، نشجع الطرفين على الاحتفاظ بموقفهما الإيجابي وذلك بالتعاون على النحو الأوفى مع بعثة الأمم المتحدة ومواصلة المحادثات عن قرب بطريقة مستدامة تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن موضوع ترسيم الحدود وتحديدها. وفضلا عن ذلك، فإننا نرحب بآلية التنسيق التي أنشئت باشتراك الأمم المتحدة مع منظمة الوحدة الأفريقية، التي يحتمل أن تعزز فعالية مساعيهما لمساعدة هذين البلدين في تنفيذ اتفاق وقف الأعمال القتالية وتمهيد الطريق من أجل تحقيق تسوية دائمة للنزاع.

ويتسم وزع بعثة الأمم المتحدة الموسعة في إثيوبيا وإريتريا بأهمية حيوية من حيث تعزيز التوصل إلى تسوية سلمية شاملة ودائمة للنزاع بين الطرفين، وهو ما نتوق جميعا إلى رؤيته.

وهكذا، يتعين علينا أن نوفر للبعثة كافة السبل التي تحتاج إليها لتقوم بمهمتها بفعالية. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بما قام به الأمين العام إذ خصص اعتمادات لبرنامج

المساعدة لاتخاذ إجراءات بشأن الألغام وإنشاء مركز لتنسيق إزالة الألغام في مقري بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. ونعتقد أنه يتعين تنفيذ هذا البرنامج كأمر ذي أولوية، نظرا لخطورة وجود الألغام بالنسبة للسكان المدنيين وللعقبات التي يشكلها وجودها على وزع البعثة وقيامها بعملياتها على النحو الصحيح.

وأخيرا، أختتم كلمتي بالتأكيد على أنه لن يتحقق النجاح لعملية السلام التي بدأت ما لم يتم التصدي على الفور للحالة الإنسانية في هذين البلدين. ولذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يظهر التضامن مع شعبي إثيوبيا وإريتريا وذلك بتقديم المساعدات المطلوبة، لا سيما المساعدات المالية، بغية التصدي للاحتياجات الإنسانية الماسة التي ورد وصف لها في تقرير الأمين العام، والتي تستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة تونس على كلماتها الرقيقة الموجهة إليّ.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين للإعراب عن الشكر للسيد مييه وكيل الأمين العام لتقديمه التقرير الأخير للأمين العام بشأن الحالة في إثيوبيا وإريتريا. ونعتقد أن التقرير يضم معلومات مفيدة للغاية ويمكن أن يستخدم كأداة نافعة لزيادة الأعمال التحضيرية من أجل وزع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بمقتضى قرار مجلس الأمن ١٣١٢ (٢٠٠٠). وفيما يتصل بولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، المقترحة في القرار وهيكل ومفهوم بعثة السلام، نود أن نذكر أن تقرير الأمين العام يتناول بصورة شاملة ومقتدرة جميع الجوانب ذات الصلة. ونوافق تماما على الملاحظات والتوصيات الواردة فيه.

أما فيما يتعلق بالحالة السياسية في المنطقة، فإننا نرحب بقرار الدورة العادية السادسة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، الذي عقد في وقت مبكر في تموز/يوليه في لومي، ليطلب إلى الطرفين مواصلة مفاوضاتهما بشأن القضايا المعلقة بهدف تحقيق سلام دائم، وذلك تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على أننا نشعر بالقلق إلى حد ما لأن آخر جولة للمحادثات عن قرب بين الطرفين، التي أجريت في وقت مبكر في تموز/يوليه في واشنطن، العاصمة، قد توقفت ولم يصدر بيان رسمي عن نتائج المناقشات.

ويحدو وفد بلادي الأمل في أن تستأنف المحادثات بين الطرفين دونما تأخير، ونطالبهما بممارسة ضبط النفس وبالامتناع عن أية أعمال استفزازية في الوفاء بالتزاماتهما وفقا لاتفاق وقف الأعمال القتالية المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، فضلا عن التعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في سياق تنفيذ الولاية الموكولة إليها.

وفي هذا الصدد، نعتبر من المنطقي أخذ آراء الطرفين في الاعتبار كي يتسنى إنهاء عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام، على أمل أن يحدث ذلك بعد الإنجاز الناجح لعملية ترسيم الحدود لأنه حسبما يرد في التقرير، فإن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا لا يمكنها أن تبقى منتشرة هناك إلى أجل غير مسمى.

ويعتقد وفد بلادي أن أحد أهم العناصر في عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة هو نزع الألغام، وأنه ليس من قبيل الصدفة أن تكون هذه المسألة بارزة في تقرير الأمين العام. وحيث أنه توجد اليوم أعداد كبيرة من الألغام الأرضية وأعداد كبيرة من الأجهزة غير المنفجرة في منطقة الصراع، ولا سيما في ''المنطقة الحرام''، وأنّ أحدا من الطرفين لا يملك الموارد التقنية الكافية للقيام بعملية نزع

الألغام، فإن هذه الحالة تشكل تهديدا مباشرا لانتشار بعثة حفظ السلام بأمان ولعملها، فضلا عن السكان المحليين والجهود الرامية إلى توفير المساعدة الإنسانية لهم. وفي هذا السياق، نعتمد اعتمادا وثيقا على العمل الفعّال الذي يقوم به مركز التنسيق المعني بتزع الألغام، وهو المركز الذي يتم إنشاؤه في مقر بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا.

ويعتقد وفد بلادي أنه من المفيد لمجلس الأمن أن يدرس ما توصلت إليه بعثة الاستطلاع المتعددة الاختصاصات برئاسة اللواء فورد، وهي البعثة التي قامت بزيارة المنطقة في الفترة من ٤ إلى ١٨ تموز/يوليه. وقد يكون من المفيد دعوته إلى إطلاع مجلس الأمن على آرائه بشأن الحالة على أرض الواقع.

ونشعر بقلق بالغ إزاء الظروف الإنسانية القائمة في المنطقة. فحالة اللاجئين في إريتريا وإثيوبيا على حد سواء تظل موضع قلق بالغ. والخطوة الإيجابية في هذا السياق تتمثل بلا شك في توقيع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وحكومتي إريتريا والسودان على اتفاق ثلاثي بشأن إعادة توطين اللاجئين الإريتريين طوعا.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا تأييدنا للملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. ونحن مع الرأي القائل إنه لا يمكن إحلال سلام دائم في نهاية المطاف إلا بإرادة الطرفين ذاتهما، وأن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وجميع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والموجودة في هذين البلدين ليست سوى أداة أولية لإحلال السلام.

السيد دوفال (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى السيد مييه على عرضه تقرير الأمين العام، وأن أعرب عن تأييد كندا للتوصيات الواردة في التقرير المعني بولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وتوسيع هيكلها.

إننا نعتقد أن بإمكان مجلس الأمن أن يسهم إسهاما إضافيا في الجهود الدبلوماسية الحميدة التي بذلت من أجل تسوية هذا الصراع، بما في ذلك الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية، وحكومة الجزائر والرئيس بوتفليقه، والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ونحن نتوجه بالشكر إليهم جميعا.

لقد اضطلعت الدبلوماسية بدورها على نحو فعال. ويتوقف الأمر الآن على مجلس الأمن لتعزيز المكاسب التي تحققت عن طريق الانتشار السريع لوجود الأمم المتحدة الفعال الذي يكفل، عبر ولاية واضحة الرؤية وممكنة التحقيق، ليس استمرار وقف الأعمال القتالية فحسب، وإنما أيضا تهيئة الظروف الضرورية لإحلال سلام دائم. ونحن نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا هولندا والأرجنتين في هذا الصدد.

وتعتبر كندا أن هذه البعثة ستتيح الفرصة للأمم المتحدة للدلالة على قدراتها المتعلقة بحفظ السلام. ونعتقد أن تقرير الأمين العام مقنع بصورة خاصة نظرا لما يتضمنه من معلومات مفيدة ومفصلة من الواضح أنها كانت مفيدة في وضع التوصيات.

ونود أيضا أن نشكر الذين شاركوا في بعثة الاستطلاع في الفترة من ٤ إلى ١٨ تموز/يوليه وأن نحيط علما بعملها، الأمر الذي مكّن من وضع الإطار لإنشاء بعثة كاملة ومدمجة. ونعتقد أن هذا النوع من بعثات التقييم ينبغي إيفادها قبل كل عملية لحفظ السلام وأنه ينبغي لممثلي هذه البعثات أن يحضروا، حيثما أمكن، مداولات مجلس الأمن الرامية إلى وضع ولايات جديدة.

(واصل كلمته بالانكليزية)

إن تطور بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا الذي يتصف بطابع إيجابي حتى الآن ينبغي، مع ذلك، ألا يحجب استمرار الحاجة إلى زيادة قدرة إدارة عمليات حفظ السلام وصلاحيتها لوضع خطط مبكِّرة في حالات الطوارئ وإجراء الاتصال اللازم قبل نيل الإذن من مجلس الأمن. وهذا عنصر هام من عناصر الجهود التي تبذلها كندا وآخرون من أجل تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الرد في الوقت المناسب، وبطريقة فعالة ومناسبة على ما ينشأ من متطلبات لحفظ السلام.

والاحتياجات المعقدة للحالة في إثيوبيا وإريتريا ستتطلب استخداما كبيرا لمواردنا السياسية والإنسانية والأمنية والإنمائية المشتركة. ومع ذلك، ينبغي لنا أن نقيِّم الهيكل المدمج لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا باعتباره أفعل طريقة لتلبية هذه الاحتياجات.

ومشاركة منظمة الوحدة الأفريقية أمر نرحب به أيما ترحيب، نظرا للدور المتواصل الذي تضطلع به باعتبارها المؤيدة للاتفاقات المعقودة بين الطرفين. ووجود وحدة إدارة الإعلام ووحدة نزع الألغام سيسهم إسهاما هاما في حماية المواطنين من الخوف والأذى.

وأخيرا، إن إنشاء آلية تنسيق مع المنظمات الإنسانية، ولعلها تتضمن وجود منسق مكرس للشؤون الإنسانية داخل البعثة، سيسمح لعمال الإغاثة بأن يعملوا بصورة أنجع وفي ظل ظروف أكثر أمانا.

إننا نعمل على إرساء الأساس لبعثة ناجحة. ومع ذلك، فإن عبء النجاح أو الفشل يقع في نهاية المطاف على إثيوبيا وإريتريا. ويتحتم علينا أن نضع حدا لصراع لا معنى له أدى إلى قتل ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ شخص وتعريض الملايين من الناس للخطر. وثمة دلالات مشجعة في هذا الصدد، بما في ذلك توقيع إريتريا على اتفاقية جنيف بتاريخ ٧ آب/أغسطس. وهذه الخطوة الهامة تذكرنا بالالتزام الأساسي في مجال القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، وهو الالتزام الذي يجب أن تفي إثيوبيا وإريتريا به، ولا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى سجناء الحرب، وعودة المشردين وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): نؤيد اقتراح الأمين العام الوارد في تقريره المؤرخ ٩ آب/أغسطس والذي يستأذن إنشاء قوة عسكرية قوامها ٢٠٠ ٤ عنصر تابعين لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا للمساعدة في تنفيذ اتفاق وقف الأعمال القتالية. وهيكل العمليات ومفهومها يقومان على حُسن التقديرات السياسية والعسكرية. وهذا سيسمح لنا بالتحرك قُدما، حسبما ينص عليه قرار مجلس الأمن ١٣١٢ (٢٠٠٠).

ونرحب بإدراج عنصر شؤون الإعلام. فأعضاء المجلس والأعضاء عموما يركِّزون على هذا الجانب باعتباره درسا من الدروس المستقاة، ولا سيما في سيراليون. وحكومتا إثيوبيا وإريتريا تستحقان تقديرنا لقبولهما بتوفير البث الإعلامي على الهواء لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا عبر الإذاعة والتلفزة الوطنيتين.

كما نلاحظ مع التقدير الأهمية التي أولاها الأمين العام للتنسيق مع المجتمع الإنساني، وللتنسيق المدني العسكري. ومن المؤكد أن أي بعثة تخطط وفقا للعناصر الواردة في قرارات المجلس والبيانات الرئاسية ذات الصلة، بما في ذلك العناصر المتصلة بحماية المدنيين وبعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ستسجل تحسنا ملحوظا في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ومن الأمور التي تتسم بأهمية خاصة التنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية وهي الضامنة لاتفاق وقف الأعمال القتالية. ونؤيد آلية التنسيق المقترحة من الأمين العام ونأمل

أن تكفل منظمة الوحدة الأفريقية التنسيق والتشاور، بشكل فعال، مع ممثلي الأمم المتحدة.

وفي اجتماع قمة لومي لمنظمة الوحدة الأفريقية، دعا رؤساء الدول والحكومات إلى نشر سريع لبعثة الأمم المتحدة. ونؤمن أنه يجب على المجلس أن يصدر إذنا بذلك في أقرب وقت ممكن. ومن المهم، في نفس الوقت، أن تستكمل الأمانة العامة عملية تخطيط البعثة من أجل النشر المبكر. وبنغلاديش على استعداد للاشتراك في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا.

وأود الإشادة بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجزائر، والإعراب عن تقديري العميق لوفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى على مساهمته في إبرام الاتفاق بين البلدين. وتدعو حكومتي البلدين إلى ممارسة أقصى قدر من التحفظ وإلى ضمان الاحترام الكامل لاتفاق وقف الأعمال القتالية. وسيكون تعاونهما مع الأمم المتحدة ذا أهمية حاسمة في الإذن ببعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، ونشرها وتشغيلها.

ويلزم أن يستجيب المجتمع الدولي بعناية أكبر للاحتياجات الإنسانية العاجلة لشعبي إثيوبيا وإريتريا المتأثرين بالحرب. وينبغي الاهتمام بصورة خاصة بالشعب المنكوب بالجفاف في إثيوبيا وبتقديم المساعدة له. وندعو مجتمع المانحين إلى التقدم بمزيد من السخاء استجابة للنداء المنقح الموجّه في تموز/يوليه ٢٠٠٠، والذي يدعو إلى تقديم ٨٧,٣ مليون دولار للمعونة الغوثية المطلوبة من ثمان وكالات للأمم المتحدة.

ويجب أن تتمكن البعثة من الانتهاء من مهمتها في وقت مبكر، غير أن هذا يعتمد على التوصل إلى تسوية نهائية للصراع. فينبغي للطرفين الاستفادة من المحادثات من قرب، بشكل مسؤول، من أجل الوفاء بالتزامهما بالتوصل إلى هذه التسوية. وإلى أن يتم ذلك، يجب أن يكفل المجتمع الدولي الاحترام الكامل للحظر المفروض على توريد الأسلحة بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٩٨ (٢٠٠٠).

ويجب أن يتمكن المجتمع الدولي من تكريس اهتمامه وموارده لجهود التعمير والإنعاش في البلدين. فمتى تم التوصل إلى حل للنزاعات الإقليمية، يجب تحويل الأولوية بسرعة إلى الشعوب وتنميتها.

ونناشد إثيوبيا وإريتريا وهما من الزملاء الأعضاء في حركة عدم الانحياز بذل جهود جادة لتحقيق التنفيذ المبكّر لاتفاق وقف الأعمال القتالية. ونشجع البلدين على تجاوز صلات الصداقة والتعاون. فالبلدان جارين لهما تاريخ مشترك يعود إلى زمن بعيد. ونود أن نراهما شعبين صديقين يتمتعان بالرخاء في وفاق الأمم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي ببيان الآن، بصفتي ممثلا لماليزيا.

يود وفدي الانضمام إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى السيد مييت، وكيل الأمين العام، على ما قدمه من معلومات مستكملة، وعلى تقديم تقرير الأمين العام بشأن إثيوبيا وإريتريا. ويود وفدي أيضا أن يشيد بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجزائر، وبوفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى على ما بذلوه من جهود لا تكل، مما أدى إلى توقيع اتفاق وقف الأعمال القتالية بين إثيوبيا وإريتريا، في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ونأمل أن يكون ذلك الاتفاق الخطوة الأولى البالغة الأهمية في سبيل إعادة السلام بين البلدين المجاورين. كما نشيد بالدعم المقدم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لجهود الوساطة.

وعلى المجلس الآن مسؤولية مساعدة البلدين على تهيئة الظروف المؤاتية لسلام واستقرار دائمين بينهما. وعلينا أن نعمل بسرعة وحسم، وألا نسمح بوهن الزخم وقد كان

اعتماد القرار ١٣١٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه والذي أذن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا الخطوة الأولى الحاسمة في هذا الصدد.

ونلاحظ أن الأمين العام قام، في تقريره الأخير، بتزويد المجلس بنتائج بعثة الاستكشاف. وبتقديم مفهوم للعمليات وتوصيات لتوسيع البعثة. ونؤيد النهج ذا المراحل الثلاث المحدد للبعثة. ونرحب بإيفاد ضباط الاتصال إلى العاصمتين في وقت مبكر.

وسيشارك وفدي بشكل بنّاء في نظر المجلس في التوسيع المقترح لولاية البعثة، وموظفيها، على النحو الوارد في الفقرة ١٥ من تقرير الأمين العام. وبذلك، سنواصل التشديد على أهمية ملاءمة عدد الموظفين للمهام المسندة إليهم، من أجل ضمان نجاح تنفيذ الولاية. وعلينا استخلاص الدروس من خبراتنا في حفظ السلام في مناطق أخرى في أفريقيا، وضمان أن يتوفر للبعثة الاتصالات ذات الكفاءة والفعالية والموظفون المدربون جيدا مع تزويدهم بالمعدات الجيدة لضمان نجاح هذه البعثة.

ونتطلع إلى تعيين ممثل خاص لرئاسة البعثة. ولا تقل عن ذلك أهمية، ضرورة المحافظة على اتصالات وثيقة وتعاون وثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والقيادة السياسية والعسكرية في البلدين.

ووفدي يساوره القلق لأن استمرار وجود الألغام الأرضية والمعدات غير المفجرة قد يؤثر على النشر المبكر والآمن للبعثة، وكذلك على عودة المشردين. ولذلك نؤيد اقتراح الأمين العام، بأن يضطلع مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام بمسح مبكر وسريع في المنطقة الأمنية المؤقتة، بمساعدة من الأفراد العسكريين من إثيوبيا وإريتريا في عملية إزالة الألغام. ونتوقع الحصول على تعاون كامل ومساعدة كاملة من البلدين في هذه العملية الهامة والعاجلة.

ويأمل وفدي أيضا أن تتحسن الحالة الإنسانية الأليمة مع النشر المبكر لبعثة موسعة للأمم المتحدة. فسكان البلدين، الذين عانوا من دمار الحرب الدائرة منذ سنتين، يجب تجنيبهم مشاق أخرى، لا سيما من آثار النقص الشديد في الأغذية نتيجة للجفاف السابق المطوَّل. ويجب أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة العاجلة إلى البلدين بتوفير المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها وبتلبية الاحتياجات الخاصة بالإنعاش والتعمير في البلدين.

وتشيد ماليزيا بالتزام الطرفين المستمر بتنفيذ اتفاق وقف الأعمال القتالية. ونحث الطرفين على مواصلة محادثاهم من قرب، بهدف التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن طرائق تمهيد الطريق لرسم وتحديد الحدود المشتركة بينهما بصورة عاجلة. وعلى الطرفين إدراك أن وجود الأمم المتحدة في الميدان لن يستمر بلا نهاية، ولن يحل الصراع بينهما؛ وعليهما الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار، والامتثال بدقة للحظر المفروض على توريد الأسلحة بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٩٨ (٢٠٠٠)، وإبداء الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى تسوية سياسية دائمة للتراع الإقليمي بينهما وإصلاح العلاقات الثنائية المقطوعة. وعلى الطرفين مساعدة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية على معاونتهما على التوصل إلى السلام الذي تعذر عليهما بلوغه. فمستقبل البلدين بين أيديهما.

ختاما، بصفتي أيضا رئيسا للجنة الجزاءات المنشأة بموجب القرار ١٢٩٨ (٢٠٠٠)، أضم صوتي إلى السؤال الذي طرحه ممثل هولندا، عما إذا كان ينتظر أيضا من بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا الإبلاغ عن الانتهاكات المحتملة للقرار ١٢٩٨ (٢٠٠٠).

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتنضم استونيا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا أيضا إلى هذا البيان.

هذه المناقشة المفتوحة التي تكرمتم بتنظيمها، سيدي الرئيس وهي مناقشة مفتوحة لجميع أعضاء الأمم المتحدة تتيح فرصة للنظر في تقرير الأمين العام الأخير بشأن إثيوبيا وإريتريا.

أود أن أشكر السيد برنارد مييه على الاستهلال الشفوي الذي قدمه لنا بشأن هذا التقرير.

وباسم الاتحاد الأوروبي، أود الإدلاء ببعض الملاحظات الموجزة بشأن التقرير. وتتعلق الملاحظة الأولى بتوصيات الأمين العام. ويسر الاتحاد الأوروبي أن يرحب بالتوصيات المتعلقة بتوسيع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. إن الاقتراحات المقدمة بشأن ولاية البعثة، وهيكلها، ومفهوم عملياتها، تبدو لنا أساسا طيبا لتنفيذ تسوية سلمية والإشراف على عملية إعادة الانتشار المنصوص عليها في اتفاق وقف القتال.

ثانيا، وفيما يتعلق بدور كل من إثيوبيا وإريتريا، فإننا نرحب بما جاء في الفقرة الخمسين من تقرير الأمين العام، والتي تفيد ''أن الجانبين قد أبديا، حتى الآن، الالتزام اللازم لكفالة تنفيذ اتفاق وقف القتال''. ونرحب بمناخ التعاون هذا، وندعو إثيوبيا وإريتريا إلى مواصلة جهودهما من أجل إحلال السلام الدائم.

ونحيط علما بالمحادثات غير المباشرة المعقودة في واشنطن في تموز/يوليه، ونطلب إلى الطرفين استئناف مناقشاتهما في أقرب وقت ممكن، بغية التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للصراع.

ونناشد الطرفين مواصلة التعاون مع بعثة الأمم المتحدة، وبخاصة لضمان حرية التنقل لأفراد الأمم المتحدة المكلفين بحفظ السلام. وكما أوضح الأمين العام، فمن الضروري أن تقدم إثيوبيا وإريتريا إلى بعثة الأمم المتحدة كافة المعلومات المتاحة لدى كل منهما بشأن المناطق التي توجد فيها، أو يشتبه بوجود، الألغام أو المعدات التي لم تنفجر بعد.

ثالثا، وفيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، ينوي الاتحاد الأوروبي تأييد التدابير التي تتخذها منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، بصورة منسقة، لتنفيذ التسوية السلمية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بجهود الرئيس بوتفليقة والوفد الرفيع المستوى لمنظمة الوحدة الأفريقية، وهي الجهود التي بفضلها أمكن توقيع اتفاق وقف القتال في الجزائر في حزيران/يونيه. والاتحاد الأوروبي، الذي مثله في محادثات الجزائر السيد رينو سيري، نائب وزير الخارجية الإيطالي والمبعوث الشخصي لرئاسة الاتحاد الأوربي، يعرب عن تأييده التام لأنشطة منظمة الوحدة الأفريقية. ويدعو الاتحاد الأوروبي المنظمة إلى مواصلة بذل جهودها من أجل الاستئناف المبكر للمحادثات بين إثيوبيا وإريتريا. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتعاون القائم بين الأمم المتحدة والمنظمة الأفريقية.

رابعا، أود التعقيب على الحالة الإنسانية. فلقد عانى سكان كل من إثيوبيا وإريتريا الأمرين من الصراع بين البلدين، وضاعف الجفاف من الصعوبات التي يواجهونها. ويسعى الاتحاد الأوروبي جاهدا لتقديم المساعدة للتغلب على هذه الصعوبات الجمة. ويشعر الاتحاد بالانزعاج بصفة خاصة لوجود تلك الأعداد الكبيرة من الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين في المنطقة وعلى بعثة الأمم المتحدة في

إثيوبيا وإريتريا أن تقيم تعاونا وثيقا مع جهات المساعدة الإنسانية في المنطقة.

قدم لنا الأمين العام توصيات بتوسيع ولاية ونسق بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. ويحدونا الأمل في أن يبت مجلس الأمن في هذه التوصيات في أسرع وقت ممكن حتى يتسنى بدء عملية حفظ السلام في وقت مبكر.

إن الاتحاد الأوروبي، من جانبه، يؤيد نشر المراقبين الدوليين. كما أنه على استعداد للمساعدة في أعمال ترسيم وتعيين الحدود وتطهير الألغام والأنشطة التي تهدف إلى معاونة اللاجئين والمشردين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل اليابان، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوباياشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، وباسم وفد اليابان، أود أن أعرب عن تقديري لإتاحة هذه الفرصة للمشاركة في هذه الجلسة لمناقشة الحالة في إثيوبيا وإريتريا، فاليابان تتابع هذا الصراع عن كثب، وترحب بالقرار الذي اتخذه البلدان في ١٨ حزيران/يونيه بإلقاء السلاح جانبا وتوقيع اتفاق وقف القتال. ولقد ساهم في تسهيل التوصل إلى هذا الاتفاق كل من منظمة الوحدة الأفريقية، ولا سيما الجزائر التي قامت بدور الوسيط بوصفها رئيسا للمنظمة، إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وتثني اليابان على هؤلاء جميعا لما قاموا به من جهود مضنية. ونظرا لأننا أوفدنا الأمين العام لوزارة الخارجية وآخرين من كبار مسؤولي الوزارة إلى كل من البلدين في محاولة لإيجاد حل سلمي للصراع، فإن اليابان تشعر بامتنان بالغ لتوقف الأعمال القتالية.

بدأت في تموز/يوليه في واشنطن المرحلة الثانية من المحادثات غير المباشرة لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، التي ترعاها حكومة الولايات المتحدة. وفي هذا الصدد، تود حكومتي أن تؤكد على نقطتين: الأولى، أن إثيوبيا وإريتريا مطالبتان بموجب قرار مجلس الأمن ١٣١٢ (٢٠٠٠) بسرعة الموافقة على نشر خبراء الأعمال المتعلقة بالألغام. ونظرا لأن إزالة الألغام شرط مسبق لنشر بعثة حفظ السلام بغية إعادة إنشاء الإدارة المدنية وإعادة الأشخاص المشردين، يتعين اتخاذ قرار بهذا الشأن في أسرع وقت ممكن. وفي هذا الصدد، تدرس اليابان إمكانية تقديم مساهمة مالية للأعمال المتعلقة بالألغام التي تقوم بها الأمم المتحدة في هذا المجال.

ثانيا، ينبغي للطرفين تسوية نزاعهما على ترسيم وتعيين حدودهما المشتركة، تسوية نهائية، وفقا للاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية واتفاق وقف القتال. ويجب ألا تظل تسوية مسألة الحدود غير مكتملة، ما دامت هي سبب هذا الصراع، وإنها يمكن أن تتسبب في نشوب الأعمال القتالية مرة أخرى.

وتأمل اليابان في أن تكلل محادثات السلام بالنجاح قريبا. وترى اليابان أنه ينبغي استكمال الاستعدادات لبدء عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام على وجه السرعة، وأن يتم نشر قوات حفظ السلام في أقرب وقت ممكن لكفالة تنفيذ اتفاق وقف القتال.

وفي المستقبل، ينبغي للبلدين مواجهة نطاق من المشكلات فيما بعد الصراع، مثل المشكلة ذات الصلة بالألغام، واللاجئين، والأشخاص المشردين داخليا، ناهيكم عن المهمة الجسيمة لإعادة التعمير والتنمية. وقبل أن يتفجر هذا الصراع، كانت اليابان واحدة من أكبر المانحين لكل من البلدين، حيث قدمت المساعدات لكل من إثيوبيا وإريتريا في مجالات الإنتاج الزراعي، والبنية الأساسية الاجتماعية والصناعية، وتنمية الموارد البشرية. وقد تراوحت قيمة مساعداتها لإثيوبيا من ٣٧ مليون دولار إلى ٦٣ مليون

دولار سنويا خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧. وبدأت اليابان في تقديم مساعدات لإريتريا في عام ١٩٩٣. وفي عام ١٩٩٧ أصبحت اليابان وبسرعة ثاني أكبر المانحين لهذا البلد. وأود أن أضيف أن اليابان قدمت في العام الماضي ٤,٩ مليون دولار عن طريق مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، إلى جانب نحو مليون دولار من خلال برنامج الغذاء العالمي، للتخفيف من معاناة المحتاجين في المنطقة.

ولدى التنفيذ الصادق لاتفاق وقف القتال وإحلال السلام بين إثيوبيا وإريتريا، فإن اليابان عاقدة العزم على تقديم كل ما بوسعها من مساعدة للبلدين، بالتعاون مع المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل النرويج. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد براتسكار (النرويج) (تكلم بالانكليزية): ترحب النرويج بهذه الفرصة المتاحة لمخاطبة مجلس الأمن فيما يتعلق بالحالة بين إثيوبيا وإريتريا. إن الحكومة النرويجية تؤيد بقوة قرار مجلس الأمن ١٣١٢ (٢٠٠٠)، الذي أذن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في البلدين. وستكون عملية الأمم المتحدة عنصرا بالغ الأهمية في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تهيئة بيئة أمنية مستقرة في القرن الأفريقي. ولكي تنجح هذه العملية، من المهم أن يتحمل كل أعضاء الأمم المتحدة مسؤوليتهم في هذا الصدد. وفي حين نسلم بأن منظمة الوحدة الأفريقية والجهات الفاعلة الإقليمية اضطلعت بدور رائد، فإننا نريد أيضا أن نضطلع بدورنا في هذه الجهود المشتركة. ولذا فإننا مستعدون للإسهام بمراقبين عسكريين في العملية.

وترحب النرويج كثيرا بالاتفاق المتعلق بوقف أعمال القتال الذي وقَّعت عليه جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية ودولة إريتريا، ونعتقد أنه يشكل خطوة هامة في سبيل التوصل إلى اتفاق للسلام الشامل والدائم. وتستحق منظمة الوحدة الأفريقية أن ينسب إليها الفضل للجهود العظيمة التي بذلتها لتيسير التوصل إلى حل للصراع بين إثيوبيا وإريتريا. ونحن ممتنون أيضا للجزائر، التي كانت لها الرئاسة السابقة للمنظمة، على استعدادها لمواصلة دورها في زيادة تعزيز عملية السلام. وقد ظلت حكومتي طوال سنين عديدة تدعم بقوة عمل منظمة الوحدة الأفريقية وستواصل تقديم الدعم المالي للمنظمة. ونعرب عن تقديرنا بوجه خاص لتركيز المنظمة على منع الصراعات.

وقد أسهمت النرويج أيضا بمبلغ مليون دولار لصندوق الأمم المتحدة الخاص للمساعدة على تعيين وترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا. ويسرني أيضا أن يكون بوسعي أن أذكر أن النرويج قررت في الأسبوع الماضي تقديم مبلغ ٠٠٠ ٢٢٥ دولار لبرنامج دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في إثيوبيا وإريتريا. وعلاوة على ذلك، خصصت النرويج مساعدة إنسانية تبلغ قيمتها حوالي ٣٠ مليون دولار للقرن الأفريقي حتى هذه السنة.

ولكن يتحتم على إثيوبيا وإريتريا المراعاة التامة لاتفاق وقف إطلاق النار والوفاء بالتزاماتهما حتى يمكن للاتفاق أن يفضي إلى تسوية سلمية شاملة في المنطقة. ولكي يتحقق هذا، يجب على كلا البلدين أن يمتنعا عن القيام بأي أعمال يمكن تفسيرها بأنها استفزازات أو انتهاكات لوقف إطلاق النار. ونود أن نشدد على ضرورة استمرار المحادثات بين البلدين بشأن جميع المسائل التي لم تحل. وإن التنفيذ الفعال لاتفاق وقف إطلاق النار، بمساعدة المساعي الحميدة من منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، ينبغي أن يمنحنا

أملا في استعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين بأسرع ما يمكن، وذلك لمصلحة الشعبين المعنيين والمنطقة ككل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل إريتريا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد سيوم (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): إنني ممتن لكم، سيدي الرئيس، ولجمع أعضاء مجلس الأمن الآخرين على إتاحة هذه الفرصة لوفدي ليشارك في مناقشة اليوم المفتوحة بشأن بند جدول الأعمال المعروض على المجلس، "الحالة بين إريتريا وإثيوبيا".

وينظر مجلس الأمن اليوم في تقرير الأمين العام المؤرخ ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٠، الوثيقة S/2000/785. وبادئ ذي بدء، يود وفدي أن يشكر الأمين العام على التقرير المفيد المعروض على المجلس. وأود أيضا أن أغتنم هذه المناسبة لأشكره على تقريره المقدم في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الوثيقة S/2000/643.

إنني في غاية الامتنان على البيانات التي أدلى بها كل أعضاء المجلس، وممثلا النرويج واليابان. وقد أحاط وفدي علما بها جميعا مع الكثير من الاهتمام. ووفدي يؤكد للمجلس أن إريتريا ستظل ملتزمة بجميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن وبتلك التي ستأتي في المستقبل بين بلدي، إريتريا، وإثيوبيا.

إن المجلس ينظر في تقرير الأمين العام في وقت تعرَّض فيه جزء واسع من الأراضي الخاضعة لسيادة دولة إريتريا للغزو والاحتلال من إثيوبيا المجاورة ودون عقاب منذ أيار/مايو الماضي. وهذا الغزو سعيا لتحقيق دعاوى إقليمية هو، بالطبع، انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، ولميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والقانون الدولي. ويجتمع المجلس اليوم في وقت يوجد فيه أكثر من مليون من السكان الإريتريين مشردين داخليا، و ٩٥ ٠٠٠ آخرون فروا إلى السودان المجاور نتيجة للغزو الإثيوبي، الذي كان يهدف إلى تدمير دولة إريتريا الصغيرة وكرامة شعبها.

ومنذ الغزو ظل الرجال والنساء والأطفال يعيشون في الخيام والكهوف والوديان؛ وخلال موسم الأمطار المقبل، سيكونون عرضة للأمراض من جميع الأنواع. وفيما يتعلق بعودة اللاجئين من السودان، يقول التقرير،

"إن العودة الفورية مستحيلة بالنسبة للكثيرين، حتى في ظل أفضل السيناريوهات، نظرا لتدمير المنازل، والبنى التحتية الأساسية، ولفقدان المحاصيل والموجودات المترلية، والافتقار إلى الخدمات الاجتماعية، ووجود الألغام الأرضية". (S/2000/785، الفقرة ٦).

فإذا أضفنا الـ ٧١ ٠٠٠ شخص الذين طردوا من إثيوبيا بطريقة لاإنسانية، والذين أُغفِلوا في التقرير، والـ ٣٣٥ ٠٠٠ من الأشخاص المتضررين بالجفاف، الذين تفاقم سوء أحوالهم المعيشية بسبب الحرب، فإننا أمام مشكلة إنسانية في الأمد القريب والبعيد في بلد يبلغ عدد سكانه حوالي ٤ ملايين.

وأثناء كلامي هذا، أعلم أن العديد من الأطفال ينامون جائعين. ولذا لا يسعني إلا أن أبلغ المجلس بذلك. وإن حكومة وشعب إريتريا في غاية الامتنان للمساعدة التي تلقيناها حتى الآن من المجتمع الدولي المانح، ولكنها بعيدة عن تلبية احتياجاتنا. ونحن ممتنون بوجه خاص لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على إطلاعه المجلس على الحالة الإنسانية من وقت إلى آخر، وعلى تنسيقه مع برنامج الأغذية العالمي في الوصول إلى المحتاجين بإمدادات الأغذية الطارئة.

وأود أن أضيف أيضا أن المجلس يجتمع في وقت لا يزال فيه عدد كبير من سكان الأراضي الإريترية الواقعة

حاليا تحت الاحتلال الإثيوبي يعيشون في أسوأ ما يمكن تصوره من أوضاع حقوق الإنسان. فالاغتصاب المستشري للفتيات القُصَّر والنساء الراشدات، بما في ذلك نساء يبلغن من العمر أكثر من ٦٠ عاما؛ واختطاف الفتيان؛ والفصل بين أعضاء الأسر واختفاؤهم؛ وسرقة الماشية وقتلها: هذه أحداث يومية في الأراضي المحتلة. وبينما يجتمع المجلس اليوم لا يزال مستمرا بلا هوادة تخريب الفنادق وغيرها من المصالح التجارية الخاصة، ونهب الكنوز المقدسة التي لا تقدر بثمن من الكنائس والمساجد، وتدمير مباني المؤسسات العامة وغيرها من البنى الأساسية البالغة الأهمية بالمتفجرات. وقائمة هذه الجرائم طويلة، ولكنني لا أود أن أدخل في التفاصيل في هذه المرة، لأنها ستعالَج بصورة كافية في محافل أخرى للأمم المتحدة.

وبالنظر إلى ما ذكرته، ولمصلحة السلام الحقيقي، يرحب وفدي بالنيابة عن حكومة وشعب إريتريا، بتقرير الأمين العام المعروض على المجلس اليوم. ولا يسعني إلا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر إدارة عمليات حفظ السلام، التي عمل موظفوها جهد الأنفس للتعجيل بإصدار التقرير. وقد قام الأمين العام المساعد، السيد هادي العنابي، وفريقه في مكتب العمليات بمهمة تستحق الثناء في هذا الصدد. ونحن ممتنون للسيد العنابي على الإحاطة التي قدمها لوفدي قبل نشر التقرير.

ورغم أنه لا يوجد لدينا الكثير لكي نعلق عليه في التقرير لكونه ذا طبيعة تقنية في معظمه، أود أن أقول إن وفدي كان يود أن يرى نصا متوازنا بشأن التطورات الإنسانية الموصوفة في القسم الثالث. ولاحظ وفدي أن إعداد التقرير ليس متكافئا بالنسبة للبلدين. ونحن نرى من الأهمية إغفال التقرير عن ذكر الإريتريين والإثيوبيين البالغ عددهم ٠٠٠ ٧١ نسمة من أصل إريتري الذين طردوا من إثيوبيا بسبب الحوادث المدنية والتدمير المتعمد للبنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية على يد الجيش الإثيوبي.

وقدم الأمين العام اقتراحا جديدا وهادفا إلى مجلس الأمن في الفقرة ٤٨ من تقريره. وتؤيد حكومة وشعب إريتريا بالكامل الاقتراح. ويعد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، التي يغريني أن أطلق عليها ”أنت وأنا“ حاسمة لعملية السلام الجارية بين إريتريا وإثيوبيا. وهكذا أناشد المجلس اعتماد مقترحات التقرير، بما في ذلك، الاقتراح الوارد في الفقرة ٤٨.

ويعلم وفدي أن الأمين العام يبذل جهودا جدية لإحلال السلام الدائم في منطقتنا المضطربة. ويتطلع شعبا إريتريا وإثيوبيا الآن إلى مجلس الأمن لاتخاذ قرار سريع والتنفيذ الفعال والسريع للبعثة. ولي وطيد الأمل ألا يخيب المجلس أملهما.

وفي الحالة الهشة التي نعيشها الآن، لا أستطيع أن أؤكد بما فيه الكفاية حقيقة أن للسرعة أهمية عظمى. وينبغي التشهيل بتنفيذ المرحلة الثالثة من بعثة الأمم المتحدة في إريتريا وإثيوبيا، وهي وزع العملية الكاملة لحفظ السلام. وتشعر حكومة وشعب إريتريا بالامتنان لاعتماد المجلس للقرار ١٣١٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، والذي أدى إلى إنشاء البعثة.

وبنفس الروح، نعرب عن تقديرنا أيضا إلى منظمة الوحدة الأفريقية، والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، والأمين العام للمنظمة سالم أحمد سالم على جهودهم المستمرة من أجل السلام في منطقتنا. كما أننا ممتنون لمساعدة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بوصفهما شركاء في هذا المشروع.

وفي الختام أود أن أقول إن حكومة وشعب إريتريا يتوقان للترحيب بأعضاء البعثة في إريتريا. وباسم حكومتي،

أتعهد بالتعاون الكامل في دعم نجاح أهداف البعثة المعرب عنها. وأناشد مرة أخرى الاعتماد السريع للمقترحات المعروضة عليها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل إثيوبيا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد تيسيما (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا لكم، يا سيدي الرئيس، ولأعضاء المجلس الآخرين على هذه المناقشة العلنية لتقرير الأمين العام بشأن إنشاء قوة حفظ سلام للصراع بين إثيوبيا وإريتريا. ونحن ممتنون حقا للمجلس لتقريره الذي جاء في أوانه. ونأمل أن يتصرف مجلس الأمن عاجلا قبل آجلا في تخويل ووزع قوة حفظ السلام.

وأثناء مناقشة هذا الصباح، قيل الكثير عن كيفية إمكانية تجنب هذه الحرب المكلفة التي نشبت بين بلدي وإريتريا بقدر يبدو كأننا اخترنا أن نحارب لمجرد أننا أردنا ذلك. ونحن نشارك في الرأي القائل بأن الحرب كان ينبغي ألا تحدث. بيد أننا نختلف مع الآخرين في تحديد من يقع عليه اللوم لبدء وتنفيذ تلك الحرب العدوانية. وفي هذا الصدد، ضميرنا مرتاح. فنحن لم نكن فقط ضحايا لعدوان صارخ، ولكن حكومتنا وشعبنا قاما أيضا بأفضل الجهود لإنهائها بصورة سلمية. ولا حاجة بنا إلى تذكير بعض أعضاء المجلس بمحنتنا في التمسك بإجراء دولي ضد حرب عدوان صارخة ارتكبتها جارتنا إريتريا.

ومنذ التوقيع بالجزائر العاصمة على اتفاق وقف أعمال القتال في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، واصلنا من جانبنا التمسك بدقة بالاتفاق روحا وعملا. ولسوء الحظ فإنه لم يكن لنا، حتى في تلك المرحلة، الحظ الكافي لوجود شريك لنا. وفي هذا الصدد يناشد الاتفاق المتعلق بوقف أعمال القتال أيضا الطرفين كليهما بالاحتفاظ بشعور بارد، وإبطاء جميع الدعايات السلبية، ووقف جميع الإجراءات التي اتخذت قبل الحرب. ومن سوء الطالع مرة أخرى أن آلاف النساء والأطفال يجري ترحيلهم من إريتريا إلى إثيوبيا تحت ظروف غير إنسانية وفظة، كما ذكرت لجنة الصليب الأحمر الدولية. وبعد يومين من توقيع الاتفاق رحل ١٠ ٠٠٠ إثيوبي من إريتريا. وحتى هذا اليوم، لم تقم لجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة لأسير حرب واحد في إريتريا. وهذا لا يسهم في تدابير بناء الثقة.

وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام، يجب أن أعتذر لأنني لم أكن سعيدا بما يكفي للاستماع إلى العرض الذي قدمه وكيل الأمين العام مييه. ومع ذلك فقد قرأنا التقرير بعناية وتشاورنا مع الأمانة العامة بشأن بعض جوانبه. ويسرنا أن نشير إلى أن المبادئ الجوهرية في تقرير الأمين العام ترضينا. وتعكس القضية المركزية للولاية تماما عناصر اتفاق الجزائر العاصمة بشأن وقف أعمال القتال. فحجم البعثة وكذلك قضايا السوقيات الأخرى مقبولة. وبالطبع، فإن القضايا الأخرى ذات الطابع التفصيلي والتي ستظهر في الإدارة اليومية لعملية حفظ السلام سوف تحتاج إلى أن تصاغ في مشاورات إضافية. وبعد أن قلت هذا، نريد أن نؤكد التزامنا الكامل بالأمم المتحدة، وتعاوننا معها، في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بالمزاعم التي قدمها ممثل إريتريا ضد بلدي، فإن ذلك لسوء الحظ يمثل تجربة حكومتي في السنتين والنصف الماضية. وهي ببساطة أكذوبة صارخة تتميز بها حكومة إريتريا، لإظهار قضية اللاجئين في المقدمة وكأنها حدثت اليوم، وكأن إثيوبيا مسؤولة عنها. ونحن لن نرد عليها؛ فهي لا تستحق الرد.

واسمحوا لي بأن أذكر ممثل إريتريا بأنه رغم أن الحالة في إريتريا يائسة ومعدمة حقا، فإن حكومتي ليست مسؤولة عن حدوثها.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أعطينا كلمتنا للوسطاء وللمنظمة في الجزائر العاصمة بأن القضايا المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن سوف تناقش في مجلس الأمن؛ وأن القضايا التي تحتاج إلى المناقشة في محادثات عن قرب سوف تناقش في المحادثات عن القرب. ولم يكن في نيتنا أن نخلط بينها هنا أو هناك. ومن سوء الطالع أن هذه كانت تجربة حكومتنا مع حكومة إريتريا.

وبعد أن قلت هذا، فإننا نتطلع إلى وزع عملية حفظ السلام. وقد قمنا حتى الآن بالتنسيق والتعاون مع الفريق الذي كان في بلدنا. وكما قال الكثير، فإننا نحتاج إلى المجتمع الدولي لكي يعالج بفعالية الحالة الإنسانية التي نعيش فيها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد برنارد مييه وكيل الأمين العام ليرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

السيد مييه (تكلم بالانكليزية): أعتقد أن هناك بصفة أساسية سؤالان أثارهما الممثل الدائم لهولندا وأنت يا سعادة الرئيس. وسوف أحاول أن أرد على بعض التعليقات.

يرتبط السؤال الأول – وكانت تلك مناقشة مستمرة في مجلس الأمن في أثناء التقهقر وسوف تكون جزءا من تقرير السيد الإبراهيمي والمناقشات التي سوف تستمر في المجلس بالتأكيدات بشأن ضرورة تدريب القوات الفنية وتجهيزها على النحو الصحيح العاملة في جميع عمليات حفظ السلام التي سوف توزع. السؤال الذي أثير هو: هل نوفد بعثات أو حتى نصوت على مشروع قرار قبل الحصول على تلك التأكيدات؟ إنه سؤال تجري بشأنه الآن مناقشة وهو يمثل مشكلة رئيسية يتعين حلها.

وبقدر ما يعنينا الأمر، وحسبما قال ممثل إريتريا لأحد الأعضاء، هناك جهد يبذل حاليا من جانب إدارتي، ولا سيما الجهد الذي يقوم به السيد عنابي، في محاولة لإبلاغ الأطراف وبصورة مستمرة وسلفا بجميع نوايانا وبكل شيء يتعين علينا تنظيمه، أو إنشائه لاستهلال هذه البعثة. لقد تم ذلك منذ البداية وسوف نواصل القيام بذلك طوال هذه العملية. ولقد سررت لنوعية العلاقات التي أقيمت مع البعثتين الدائمتين كلتيهما هنا في نيويورك. وأرغب في الإعراب شخصيا عن الشكر للسفيرين ولفريقيهما لروح التعاون ولتبادل المعلومات والآراء بصورة مستمرة.

واستناد إلى ذلك، من الواضح أنه، على غرار ما هو عليه الحال في كل عملية، أننا نعتمد على البلدان المساهمة بقوات كي تكون مستعدة لتقديم القوات ونعتمد على حالة استعداداتها. ومن الأهمية أيضا أن نعرف التزام الدول المساهمة بقوات واتفاق الدول المضيفة والتزام الطرفين بالتسوية ضروري من أجل وزع القوات. وبدون تزامن ذلك الالتزام، من جهة ، والاتفاق، من الجهة الأخرى، ستواجه الأمانة العامة صعوبات. ولذلك يتعين علينا أن نحاول دائما مساعدة البلدان المساهمة بقوات على أن تكون مستعدة، وجاهزة ومعدة للقيام بذلك. ومهما كانت التكلفة يتعين علينا أن نقنع الأطراف بالطابع الفني وحياد القوات التي نجمعها بغية تنفيذ اتفاق السلام. وبصدد هذه النقطة نحتاج دائما إلى التفسير والإعلام والإقناع حتى تتوفر لنا القدرة على التحرك قدما بسرعة. وجميع الأوراق ليست فحسب في أيدي الأمانة العامة. تلك الأوراق يتعين تقاسمها مع الدول المساهمة ومع الطرفين، واستلاهما بروح التعاون والتفاهم على النحو الأوفى نستطيع أن نتحرك بسرعة وبصورة فنية.

والسؤال الثاني الذي أثاره السفير فانوالسون وأنتم يا سعادة الرئيس، هو سؤال يتصل بالتقارير التي تفيد بانتهاكات الجزاءات. وفي هذا الصدد يتعين أن نشير أولا إلى محتوى القرار ١٢٩٨ (٢٠٠٠) وإلى الطلب العام الوارد في

الفقرة ١٢ إلى جميع الدول، وإلى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وحسب الاقتضاء، المنظمات الأخرى والأطراف المهتمة بتقديم معلومات بشأن الانتهاكات المحتملة للتدابير. ويتعين أن تطبق ذلك جميع وكالات أو إدارات الأمم المتحدة في الميدان أو في أماكن أخرى على أوسع نطاق. ويجب إبلاغكم بذلك يا سعادة الرئيس. ولقد اقترح الأمين العام ذلك بالفعل.

وبالرغم من ذلك، وفي الفقرة ١٥ من التقرير المؤرخ ٩ آب/أغسطس (S/2000/785)، من الواضح أن الولاية المفصلة في هذا النص تتصل بصورة مباشرة باتفاق وقف الأعمال القتالية الذي وقعه الطرفان، وهذا ما نقترحه لاتفاق مجلس الأمن. وحسبما يعلم المجلس، هناك مفهوم العمليات، وحجم القوة ومنطقة الوزع التي تمكننا من تنفيذ هذه الولاية، التي لا تمنحنا الوسيلة أو التوجه أو محاولة رصد الحظر ولم يتحدد ذلك بصفته هدفا. لقد حدث هذا في عمليات بعثات أخرى؛ وبقدر ما يعني الأمر أي هيئة أخرى تابعة للأمم المتحدة تتوفر لها القدرة على الحصول على معلومات، فسوف توضع تحت تصرف لجنة الجزاءات. ولكن ليست هذه هي مهمة أو ولاية البعثة أن تحاول القيام بذلك. وبهذا الفهم، سوف نبذل قصارى جهدنا. ومن الواضح أن هذه البعثة لم تُنشأ من أجل ذلك الهدف، ولكننا سوف نحاول تقديم المساعدة والمعونة بقدر ما نستطيع.

لقد أردت فقط أن أعود إلى التعليق الأول الذي ذكرته، بشأن الوزع على جناح السرعة، الذي تمت الإشارة إليه. وكما قلت، فإن هذا الوزع السريع ليس بيد الأمانة العامة وحدها وسوف نتمكن من ذلك بحسن نوايا الجميع وتعاونهم والتزامهم، وأناشد مرة أخرى جميع الأطراف التي يمكنها تقديم المساعدة، والبلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن السعي إلى القيام بذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد مييه وكيل الأمين العام لإيضاحاته وإجاباته التي قدمها لنا.

لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠